الحرية الأكاديمية في التعليم الجامعي

" دراسة مقارنة بين سنغافورة وجمهورية مصر العربية "

أ.م.د / عبد السلام الشبراوي عباس
قسم التربية المقارنة والإدارة التعليمية
كلية التربية ببورسعيد

تاريخ استلام البحث : ١٦/ ٨ / ٢٠١٦م

تاريخ قبول البحث : ٢١/ ٨ / ٢٠١٦م

مقدمة :

من المعروف ان تجليات الارتقاء لمجتمع من المجتمعات تظهر وتتحقق فى الممارسات المجتمعية ، والتى بدورها ترتقى عندما ينشط النسق المعرفى والفكرى الثقافى للمجتمع ، ويتسع هذ النسق بوصفه اهم الدوائر المؤثرة فى استمرار المجتمعات وتطورها واستقرارها ، هذا النسق يتشكل من خلال مؤسسات التعليم والتربية بوجه عام.

وعلى وجه الخصوص الجامعة باعتبارها معقل الفكر والبحث والابداع فى ارقي صورة ، وهذا بدوره يتطلب اشاعة الحرية التى تتحقق الانجاز والابداع والتجدد والتطور ، من خلال تمكين المجتمع من معرفة نفسه وتأسيس ذاته وصناعة نفسه فى سياق ادراك دائم لاهمية الحرية وتحرير العقل الفردى وبالتالى تحرير العقل الجمعى (وهذا ما يؤكد عليه د/ فوزى فهمى فى تقديمه المعتاد نفسه كتب القراءة للجميع) وعند الحديث عن الجامعة والحرية الاكاديمية لها ، يجدر هنا استدعاء قول كونان رئيس جامعة هارفارد الاسبق انه من الشروط الاساسية لاى مؤسسة من مؤسسات التعليم العالى تريد ان تحظى بالثقة والاحترام لها توافر الحرية الاكاديمية لهذه المؤسسة ، كونها مؤسسات اوجدها المجتمع لمنظمات علمية اكاديمية من اجل الفكر والبحث والثقافة ، ولا يمكن ان تحقق هذه المؤسسات هذا الدور الا اذا تمتعت بقدر عال من الحرية الاكاديمية (١)

لذا فالحرية الاكاديمية ضرورة لا غنى عنها للاستاذ فى انجاز مهامه المتعلقة بالتدريس والبحث وخدمة المجتمع ، وكذلك ضرورية للطالب حيث تمكنه من توسيع ماكه وخبراته ودعم مهاراته وقدراته وتنمية شخصيته وبناء كيانه ومن ثم توفير العديد من الخيارات التى تتاح أمامه ، وهذا ما تعنيه عملية التنمية كما يعرفها علماء التنمية ومنهم (اماراتياص) (٢) حيث يرى ان التنمية هى توسيع خيارات البشر .

والجامعة هى المؤسسة التعليمية التى يجرى فيها تخفيض منزلة التخصصية، اذ ان هناك دليل على ان التركيز على التخصصات يتضاءل عالميا لدى مدير الجامعة المنتجة enterpline university، وظهرت الدراسات الثقافية فى سياق أدارى لا يشجع كثيرا على التخصصة وهى دراسات عابرة القومية، كما ان مديرى الجامعات ينظرومن الى انفسهم كمنتجين للمعرفة عبر البحث العلمى الحر والمتعدى التخصصية والقومية) ، وذلك كما فى مركز هارفرد فان للدراسات الثقافية والذى يرى ان الدراسات الثقافية هى دراسات تقوم على تخصصات متقاطعة . cross-disciplinarity وليست تخصصات متداخة . inter-disciplinary، وهكذا نرى ان جامعة هارفارد ببحوثها تشكل إدارة العالم اليوم حيث ان هناك اكثر ثلاثين من اهم العاملين بالادارة الامريكية هم من خريجى جامعة هارفارد التى يمكن ان تطلق بها جامعة ادارة العالم . وواقع الامر يؤكد على امكانات الانسان أكثر من ثراء الواقع وان الثقافة هى ما يتبقى بعد فناء كل شيء وان الثقافة كما يوفرها (تى .اس. ليوت)

الشاعر الأمريكي الشهور هى غط كامل للحياة وعملية شحن القل وتحريره ، يشكل ادراكا معرفيا يحرر المجتمع من عطالته وركوده ويزيل صمته وخرسه ، ويضخ نوافذ التكامل التي تدفع المجتمع الى رؤية ، اشد تحولا وتؤسس لتفعبل ارادته ، وتحرير مصيره وتحقيق مشروعية المعرفة والثقافة المشتركة بما يحقق مشروعية الحرية فى تداول المعرفة وامتلاكها وانتاجها كل ذلك يحقق حيوية المجتمع الانسانى ويعقلن عملية التسامح والقبول بالاخر والاسهام والمشاركة فى التغيير واستباق الفهم . (٣)

ولما كانت الجامعة (طلابا واساتذة وبرامج وادارة) غير قادرة على تحقيق رسالتها فى تكوين الانسان الحر والمجتمع الحر ، فان الهيئة التعليمية بكل مكوناتها لا بد لها من الاعتماد على الحرية الاكاديمية باعتبار ان الحرية ليست غاية فى ذاتها بل وسيلة لتحقيق اهداف ورسالة الجامعة فى المجتمع ، اذ ان حرية الابتكار والاختيار والتفكير والتبصر والاستنتاج والنقد البناء هى اهم ما تحققه الجامعة اذا توافرت لها الحرية الاكاديمية .

وعلى الرغم من أن النمو الكامل للتعليم الجامعي في العالم العربي وعلى رأسه مصر ، إلا أن هذا النمو يظل دون المعدلات العالمية بصورة عامة ، والدول المتقدمة بصورة خاصة .

وهذا التعليم يعاني من مجموعة قضايا تؤثر على كفايته في تادية وظائفه لتحقيق أهدافه ولعل أهم هذه القضايا : قضية فلسفة التعليم ، وقضية نوعيته ، قضية ديمقراطيته ، قضية لغته ، قضية مدي ارتباطه بحاجات المجتمع القائمة منها والمتوقعة (٤)

ومن المعروف أن الأمن والاستقرار لن يسود في نفوس الطلبة ويعم في محيط الجامعة إلا في ظل نظام يوفر لهم جميعا الحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية ، تلك التي تعد – من غير شك – أهم الشروط اللازمة للإبداع والتطوير والتحديث (٥)

ويؤكد هذا شبل بدران وكمال نجيب حيث يذكران أن مشكلة التعليم في جميع الاقطار العربية لا تقع في النظام التعليمي ذاته ، إذ أن صفاته تشكل انعكاسا لطبيعة البنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في تلك البلاد (٦)

وعن الاستيعاب الكمي يضيف كل من كمال نجيب و شبل بدران أن النمو الكمي يتصف بأنه نمو ظاهر وان النسبة الاجمالية للاستيعاب بالنسبة للفئة العمرية (١٨-٢٣) ، كانت عام ٢٠٠٠ تبلغ ١٩.١ % ، وهي أقل بكثير من النسبة العالمية وهي نسبة متدينة بالإضافة إلي التدنى الواضح في نسب الانفاق على التعليم والمخصصات المالية له .

فالتعليم الجامعي في الوطن العربي يعاني من ازمة على مستوي البنى والوظائف والأهداف بالإضافة إلي ازمة ثقافية معرفية (٧)

ويتفق مع ما سبق عبد الفتاح تركي إذ يؤكد على أن التعليم الجامعي يعاني من ازمة بنى ، حيث يكاد يسير في نفس خط التعليم المدرسي ، وبذلك يقتل الابتكار والتطوير . كما أن هناك ازمة في

الوظائف التي تقوم بها الجامعة من تدريس وتعليم وبحث ، وهناك ضعف في دور الجامعة في رفع المستوي الثقافي والاسهام في مواجهة التخلف الثقافي بين أفراد المجتمع (٨)

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها :

تولد الجامعة من رحم المجتمع، فهى تعبرعن حقيقته وهويته ، بالاضافة الى انها تقود حركة تطوره وتقدمه ، وهذا ما يعكس ويؤكد طبيعة عملية التأثير والتأثر بين المجتمع والجامعة . والجامعة عى معقل التفكير والبحث فى اعلى صورة ، فإذا توافرت لها الحرية الاكاديمية بأبعادها المختلفة ، واستقلالها بشتى اشكاله فانها تقدم للمجتمع ثمرة الفكر والابداع والتطوير الذى يقود المجتمع الى اعلى مستويات الازدهار الاقتصادى والاجتماعى لا مكان فيه لضعيف او متخلف او جاهل . لذا كان موضوع الحرية الاكاديمية للجامعة من الاهمية لاننا نلاحظ زيادة وارتفاع فى منحنى التطرف والانحراف الفكرى لدى كثيرين من الشباب ، بالاضافة الى تراجع القيم والانتماء والولاء والعطاء ، وتشويه فى هوية قطاع كبير من الطلاب خاصة طلاب الجامعات وانبهار بكل ما هو غربي وازدراء لكل ما هو متعلق بهويتنا وحضارتنا وقيمنا ، كذلك لدى عدد على واقع وصورة حالة الحرية الأكاديمية فى الجامعة فى مجتمعنا العربى بأبعادها المتعددة ، لبيان مستوى الممارسة لهذه الحرية والكشف عن العقبات والمعوقات التى تحول دون تحقيق الممارسة الفعالة لتلك الحرية فى واقعنا ، ومحاولة العرض لتجربة دولة سنغافورة فى هذا الصدد لاستجلاء الخبرة والدروس المستفادة والتى وصلت اليه سنغافورة عن مستوى دولى من النمو والازدهار الاقتصادى والاجتماعى الذى يقف دراسة نظاما تعليميا متميزا به تعليم جامعى يرتكز على الحرية الاكاديمية ويؤكد على تنمية الممتلكات البحثية ويتمسك بحرية التعبير عن الرأى واحترام الاخر وحرية الاختيار والمشاركة فى صنع المستقبل.

وقد تبين من مقدمة هذه الدراسة أن التعليم الجامعي يعاني من مشكلات عدة وعلى مستويات متعددة ، منها مستوي ديمقراطيته و حريته لذا يمكن بلورة مشكلة الدراسة الراهنة فى التساؤل الرئيسى التالى :

– كيف يمكن التغلب على مشكلات الحرية الاكاديمية للجامعات فى ضوء خبرة دولة سنغافورة ؟

ويتفرع من هذا التساؤل الاسئلة الفرعية التالية :

١– ما مفهوم الحرية الاكاديمية للجامعة وابعادها ؟

٢– ما أهم ملامح خبرة سنغافورة في مجال الحرية الأكاديمية بالتعليم الجامعي ؟

٣– ما واقع الجهود المصرية في مجال الحرية الأكاديمية للتعليم الجامعي ؟

٤– إلي أي مدي تتفق أو تختلف الجهود المصرية مع الخبرة السنغافورية في مجال الحرية الأكاديمية ؟

٥- ما المقترحات التى يمكن من خلالها مواجهة المعوقات والسلبيات التى تحول دون تحقيق الحرية الاكاديمية فى جامعتنا المصرية استناداً إلي الاستفادة من الخبرة السنغافورية ؟

أهمية الدراسة :

تكمن اهمية الدراسة فى أهمية موضوعها ، ولما كانت الحرية بشكل عام على الشرط اللازم والمعادل الموضوعى لتحقيق : التقدم ، وكما يذكر يزيد عيسى الورطى " ان التربية والحرية والتقدم امور مترابطة ويصعب فصلها بعضها عن بعض ، لان كل امر منها يؤثر فى الاخر " والامة – كما رأى رفاعة الطهطاوى – التى تتقدم التربية فيها تشهد التقدم والتمدن ، وتكون أهلا للحصول على حريتها ، بخلاف الامة العاصرة فى التربية ، فان تمدنها يتاخر بقدر تاخر تربيتها " (٩)

ويضيف السورطى ان الحرية الاكاديمية ضرورة تربوية ملحة للمؤسسات التعليمية ، خصوصا للجامعة ، لأن فى ظلها ينمو الفكر وتزدهر الثقافة وتنفتح القرائح ، وتبرز المواهب وهى الاطار الذى يوفر حرية التفكير والتعبير والاعتقاد .(١٠)

واتضح أهمية الجامعة ودورها وتحقيق حريتها الاكاديمية ، بمراجعة المادة الالأولى من قانون تنظيم الجامعات المصري حيث حددت اختصاصات الجامعة فى المساهمة فى رقى الفكر وتقدم العلم وتنمية القيم الانسانية ، وتزويد البلاد بالمتخصصين والفنيين والخبراء فى جميع المجالات ، واعداد الانسان المزود بأصول المعرفة وطرائق البحث المتقدمة والقيم الرفيعة ليساهم فى بناء وتدعيم المجتمع او صنع مستقبل الوطن وخدمة الإنسانية ، وبذلك تعد الجامعات معقلا للفكر الانسانى فى ارفع مستوياته وارقى صوره ، ومصدر الاستثمار وتنمية اهم ثروات المجتمع واغلاها وهى الثروة البشرية .(١١)

ومن الواضح ان المهام المشار اليها لا يمكن ان تتحقق بفعالية وكفاءة اذا لم تتوافر الاستقلالة للحامعة واذا لم تتحقق الحرية الاكاديمية للاساتذة والطلاب والاداريين ، هى تتحقق المشاركة من جميع العاملين بمجتمع الجامعة ، ويتم التخلص من البيروقراطية والتقليدية والنمطية ، وتطلق الطاقات وتتجدد الافكار وتتعدد الرؤى والحلول .

ومن أحسن ما ذكر بصدد أهمية الحرية الاكاديمية ما ذكره عادل السيد الجنوبى أن دراسة الحريات الاكاديمية الجامعية . تشكل منطلقا حيويا لدراسة الروح الداخلية للجامعة فالاداء الديموقراطى للجامعة يشكل فى نهاية الامر الدورة الدموية للحياة فى الجامعة ، كما يمثل صورة مصغرة للحياة الديموقراطية فى المجتمع بصورة عامة(١٢) ويضيف عادل السيد الجندى ان هناك ندرة فى الدراسات التى تناولت ذلك الموضوع (الحرية الاكاديمية لطالب الجامعة) ، والدراسات الميدانية منها على وجه الخصوص ؟. ويضيف عادل السيد ان دراسته لموضوع الحرية الاكاديمية تمدنا برصيد فكرى عن موضوع الحرية الاكاديمية لطالب الجامعة ، وبالتالى فالدراسة اذ تستهدف محاولة معالجة الحرية

الاكاديمية للطالب والاستاذ والادارة الجامعية (بما يعنى الاستقلال المالى والادارى والفنى) فان كاتب هذه السطور يزعم ان لك سوف يزيدمن الرصيد الفكرى والمعالجة النظرية لابعاد الحرية الاكاديمية فالجامعة ، خاصة اذا تم التعرف على نموذج ناجح فى هذا المجال (الا وهو نموج دولة سنغافورة) حيث فى النهاية ستحاول هذه الدراسة الراهنة الكشف عن المعوقات والسلبيات والايجابيات وبيان سبل تطوير وترسيخ الحرية الاكاديمية فى مختلف ابعادها فى جامعاتنا المصرية ومحاولة بيان الاستفادة من الخبرة السنغافورية فى هذا الصدد .

اهداف الدراسة :

تتلخص اهداف الدراسة الراهنة فى محاولة اثارة الزخم والحوار حول قضية الحرية الاكاديمية مفهوما واصطلاحا ودلالة ، ثم بيان مستويات وابعاد تلك الحرية وتحديد واقع الحرية الاكاديمية بجامعتنا المصرية بايجابياته ومعوقاته وسلبياته . ثم إثارة الاهتمام بهذا الموضوع لدى المهتمين بقضايا التعليم والتعليم الجامعى والقائمين بأمره، ورسم سياساته ووضع استراتيجياته ورسم خططه وتصميم برامجه ومقرراته، واتخاذ قراراته وتمويله والإشراف عليه وإدارته وتقويم وأساتذته وطلابه. ثم بيان اهم عوامل نجاح تجربة دولة سنغافورة فى مجال تطوير التعليم الجامعى وكيفية قيامه باحداث النقلة الهائلة للمجتمع فى سنغافورة وذلك باستعراض قضية الحرية الاكاديمية واطلاق العنان للابتكار والانفتاح على الآخر وتحقيق التميز الذى شهد له المراقبين ، وذلك على الرغم من بعض الظروف والمعوقات التى يظن انها تتعارض مع الحرية والحرية الاكاديمية وهنا تكمن المعادلة الصعبة وسر نجاح التجربة فى سنغافورة . وفى النهاية تهدف الدراسة الراهنة تقديم مجموعة من المقترحات والرؤى المتواضعة لتفعيل الحرية الاكاديمية فى جامعتنا المصرية على الوجه المطلوب .

منهج الدراسة :

تعتمد الدراسة الراهنة على المنهج المقارن. وفى البعد المتعلق بشرح معني الحرية الاكاديمية ومن ثم تحديد مفهومها وشرح دلالتها للوصول الي تعريفها، ونحت مصطلح يعبر عنها للوقوف على ماهيتها وابعادها وواقعها فى جامعتنا المصرية وفى الجامعة بدولة سنغافورة سوف تستند الدراسة إلي المنهج الوصفي وسوف تعتمد الدراسة على المنهج المقارن وآليته عند إجراء الموازنة والمقابلة بين الخبرة المصرية والخبرة السنغافورية فى مجال الحرية الاكاديمية الجامعية.

وما دامت الدراسة الراهنة تعتمد على اكثر من منهج فيجدر الاشارة هنا ان هناك من يرى ان الدراسات الثقافية عليها ان تبقى خارج حدود التخصصية لأن التخصصية تقيد الموضوعات والاهتمامات والمواقف والاطر والمناهج التى يمكن للمجال استيعابها ، كما ان طبيعة التخصصات فى العلوم الانسانية فى حالة تغيير ، والتخصصات الاكاديمية فى العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية لم

تكن قط طيفا احاديا بل هى تدمج مناهج وموضوعات بحث واهتمامات مهنية متعددة وهناك معنى مهم تصبح فيه كل التخصصات متداخلة .(١٣)

ويضيف سايمون ديونج ان مناهج الدراسات الثقافية هى مناهج تتنصل من صلابة المنهج ، وقد اظهرت الدراسات الثقافية فى سياق ادارى لا يشجع كثيرا على التخصصية ويجرى تخفيض منزلة النخصصية نفسها فى النظام الجامعى ن اذ ان هناك دليل على ان التركيز على التخصصات يتضاءل عالميا لدى مدير الجامعة المنتجة enterprise university . وتنحو الدراسات الثقافية منحى التخصصات المتقاطعة cross-disciplinarity وليست التخصصات المتداخلة inter-disciplinarity . وهذا يتماشى مع نظرة الشاعر الأمريكي المشهور (تى اس اليوت) من ان الثقافة نمط كامل للحياة .(١٤)

وهذا ما يؤكد على فكرة النسق المنظومى وليس البنية المفككة والمكونة من عناصر بنائية ، والتى تعتمد المنهج التقاطعى الذى يظهر عند المعالجات والدراسات الثقافية والتي تستفيد من كثير من المناهج تحت اطار موحد وتحت مظلو واحدة تستهدف التعرف على قضايا كنسق ومنظومة متكاملة.(١٥)

واذا كانت الدراسات الثقافية هنا عابرة القومية ، فانها ايضا عابرة الاختصاص ومتعدية التخصص والمنهج ، بمعنى انها يمكن ان تسخر اكثر من علم اكثر من منهج لدراسة ظاهرة او حالة معينة (١٦) ويؤكد ما سبق ماهر اختيار حيث يذكر ان المشتغلون فى العلوم الانسانية يحاولون ايجاد مفاتيح منهجية ومعرفية بهدف موضعة المعرفة objective وقوننة نتائجها ، لكن لا تزال تعترضهم مجموعة من المشكلات التى تعيق جهودهم فى مأسسه institualisation المعرفة ، وفى جعلها مقارنة لموضوعية ، الأدوات والأبحاث المتاحة فى العلوم الاجتماعية (١٧)

ما سبق عن الحديث عن المنهج بعد تاسيس ودفاع عن الاستعانة بأكثر من منهج فى دراسة العلوم الانسانية والاجتماعية ، واذا كانت الحال كما هو الدراسة الراهنة التى تتخذ من التربية (التعليم الجامعى والجامعة) والحرية الاكاديمية موضوعا وذلك بقصد تطوير هذه الحرية لكى تستطيع الجامعة القيام بادوارها وتحقيق اهدافها فى مجتمعها فان الامر يصبح ضرورة خاصه اذا تم التطلع الى نموذج يعد من انجح النماذج العالمية فى مجال تحقيق الجامعة لنهضة المجتمع السنغافورى .

حدود الدراسة ومبرراتها :

تشمل الحرية الأكاديمية بالجامعة البعد المتعلق بالتعليم والبحث العلمي وبعد خدمة المجتمع ، إذ أن مصطلح الحرية الأكاديمية يعني توفير الحرية للاستاذ في انجاز وظيفته البحثية والتعليمية وخدمة المجتمع ، وكذلك تشمل إعطاء الطلبة قدر من الحرية للتعبير عن أرائهم وافكارهم والمشاركة في كل ما يتعلق بشئونهم الحياتية في الجامعة. والحرية الأكاديمية ليست غاية في حد ذاتها ، ولكنها وسيلة من

وسائل تنمية العملية التعليمية بمكوناتها الثلاثة (الأساتذة والبرامج والطلبة) وتتضمن حرية الاختيار وحرية البحث وحرية الاعتقاد وحرية التفكير ، فهي ضرورة من اجل تطوير وتقدم الجامعة ومن اجل أدائها لوظائفها بكفاءة ، وبدونها لا تستطيع الجامعة تادية هذه الوظائف على أكمل وجه ، مما يؤثر سلبا على عملية التجديد والإبداع ، وتبقى الجامعة قابعة ضمن الأسلوب التقليدي الذي يحارب التحديث والتجديد والإبداع . وتضمن الحرية الأكاديمية مبادئ الصدق والامانة والجراة والفضيلة والمسئولية ومراعاة قيم المجتمع(١٨)

تتضمن الحرية الاكاديمية فى الجامعة ثلاثة عناصر رئيسية متداخلة ، وهي اعضاء هيئة التدريس ، وحرية الطلاب ، والاستقلال المالي والادارى الثقافى للجامعة ، وسوف تشير الدراسة الى العناصر الثلاث بقدر المستطاع وذلك كمحاولة لتجميع الرؤية وتحقيق وتكاملية المعالجة ومنظومية التحليل .

وقد وقع الاختيار على دولة سنغافورة وذلك لما تتمتع به تجربة هذه الدولة فى مجال تحقيق التعليم الجامعى لاهداف المجتمع من تحقيق التنمية البشرية والاقتصادية التى فاقت كل متوقع ، بل وصل متوسط دخل الفرد مع بداية الالفية الثالثة الى حوالى ٨٠ ضعف ما كان عليه عام ١٩٦٥م عندما انصلت ستغافورة عن ماليزيا وحققت تفوق على ماليزيا حيث ان متوسط دخل الفرد الماليزى يدور حول٤٠ ضعف يعنى نصف ما حققته سنغافورة والتى كان رئيس وزرائها (لى كوان يو) يبكى عندما انفصلت سنغافورة عن ماليزيا . وسنغافورة كانت تعانى الفقر والجهل والمرض حتى عام ١٩٦٥ وكانت مصر فى تلك الفترة تفوق الكثير من الدول على سلم التحضر والنمو ، ومع ذلك سبقتنا سنغافورة كثيرا . وفى بحث لكاتب هذه السطور عن مدن المعرفة اشارة الى مدينة سنغافورة كنموذج لمدينة معرفة تقوم على التكنولوجيا وراس المال الفكر والذكاء ، ويمكن تقليد هذا النموذج فى محافظات مصر المختلفة ، حيث ان مصر تعادل ٢٠ ضعف سكان سنغافورة.

مصطلحات الدراسة :

الحرية الاكاديمية ، يتكون المصطلح من كلمتين هما الحرية ، والاكاديمية

الحرية: تعنى غياب القيود غير المناسبة ، وممارسة الفرد لحقوقه وطاقاته وتعنى استقلالية الانسان ، وممارسة الفرد الارادة وتقرير المصير .(١٩)

الاكاديمية: ظهر اللفظ الاول مرة عند الاغريق عام ٣٧٦ ق.م عندما انشأ افلاطون مؤسسه للتعليم العالى اطلق عليها اسم (كاديميا). ولكنه الاكاديمية تعنى الدراسات التجريدية المبنية على المفاهيم والنظريات والافكار ، واصبحت تطلق على ما يختص بجامعة او كلية .(٢٠)

الحرية الاكاديمية : تعنى غياب القيود والاكراه والاجبار ، والقهر عن نشاطات البحث والدراسة والتدريس فى الجامعات ومراكز البحث . وهى تتعلق بحق الجامعة والاساتذة والطلبة ، فى التتبع

المسؤول للحقيقة والمعرفة . التعامل مع البحث عن المعرفة والحقيقة . امثال من يميز بين الحرية الاكاديمية كميزة للجامعة وبين الحريات العامة كحق .[٢١]

الدراسات السابقة :

اولا : الدراسات العربية :

– دارسة عبد المحسن حمادة[٢٢]. عن الحرية الاكاديمية في جامعة الكويت وكانت الدراسة ذات بعد ميداني وقد القت الضوء علي اهمية الحرية الاكاديمية في التعليم الجامعي بالكويت ورصدت بعض الدلائل علي توافر الحرية الاكاديمية وبين مدي تحقق هذه الدلائل في واقع التعليم الجامعي الكويتي وتوصلت الدراسة الي ان هناك مخاطر عديدة اذا انعدمت الحرية الاكاديمية لدي الطلاب والاساتذة واشارت الي اهمية توافر هذه الحرية ولكن بشكل منضبط وليس بشكل مطلق لان الحرية المطلقة مفسدة مطلقة ولابد من وجود معايير واطر ولوائح وقواعد تحكم هذه الحرية .

–دراسة سلامة طناش [٢٣]. عن مفهوم الحرية الاكاديمية لدي أعضاء هيئة التدريس في الجامعة الاردنية اوضحت هذه الدراسة اهمية الحرية الاكاديمية بعد ان بينت عناصرها الرئيسية المتعلقة باعضاء هيئة التدريس والاستقلال المالي والادراي والثقافي للجامعة يعني حق الجامعة في ادارة شئوونها الادارية وقد اشارت الدراسة الي التناسب الطردي بين الحرية الاكاديمية ومدي استقلالية الجامعة وان الاستقلال الجامعي هو احد المكونات الرئيسية للحرية الاكاديمية . والعنصر الثالث هو حرية الطلاب في التعبير عن ارائهم والمشاركة في تقرير ما يدرسونه واختيار تخصصاتهم وفق ميولهم ورغباتهم ومؤهلاتهم بالإضافة إلي الحق في الإبداع وتكافؤ الفرص والمساواة وأرجعت الدراسة ظاهرة هجرة العقول وتسرب الكفاءات العلمية من الدول العربية الي الخارج الي ضيق مساحة الحرية امام الباحثين وشعورهم بانهم غير مرحب بهم وعدم اتاحة الفرصة لهم للإسهام في حل مشكلات مجتمعاتهم وهذا ينعكس بدورة علي ضعف الرغبة لديهم في الابداع والابتكار ، وهذا يدفع بهما الى خارج الوطن ، حيث تجد نفسها موضع التقدير والتكريم وخلصت الدراسة الي ان مفهوم الحرية الاكاديمية في الجامعات العربية غامض وغير محدد استناد الي دراسة ميدانية اظهرت ان ٦٩.٦ % من أفراد العينة رأوا ان مفهوم الحرية الاكاديمية غير محدد ولا واضح لهم وان ٨٠.٤ % منهم يمارسون الحرية الاكاديمية وفقا الاجتهاداتهم الشخصية وذكرت الدراسة ان معظم الجامعات العربية لا تزال عاجزة عن منح الاساتذة الباحثين المكافأت المادية والمعنوية الملائمة وتوفير الحرية والأمن لهم ما اسهم في التسبب في ضعف واضح في التنمية العربية .

_ دراسة يزيد عيسي السورطي عن الحرية الاكاديمية في الجامعات العربية[٢٤]. وقد استهدفت الدراسة مسح واقع الحرية الأكاديمية في الجامعات العربية وعرض المشكلات القائمة وذكر أسباب ضعف الحرية الاكاديمية في الجامعات العربية وتقديم المقترحات لتطوير الحرية الاكاديمية وقد ذكر صاحب

الدراسة ان الحرية الاكاديمية كغيرها من انواع الحريات كانت ومازالت وستبقي مسألة انسانية ذات بعد عالمي كما اوضح ان التربية والحرية والتقدم امور مترابطة يصعب فصلها بعضها عن بعض وان كل منها يؤثر فى الاخر وان تاخر تمدن الامم يرتبط بقدر تأخر التربية فيها . فالامة التى تشهد تقدم التربية فيها تشهد بالتقدم والتمدن على وجه تكون بها اهلا للحصول على حريتها . تعد فرص الباحث لمفهوم الحرية الاكاديمية ومشكلاتها فى الجامعات العربية مثل غموض فى معناها وضعها لدى الاستاذ الجامعى ،والتسلط الادارى الجامعى ، وضعف الاستقلال الادارى والمالى ،وضعف الحرية الاكاديمية للطلاب ، قم عرض للاسباب السياسية والتاريخية والاهمية نصف الحرية الاكاديمية وقدم مجموعة من الاقتراحات لتطوير الحرية الاكاديمية للجامعات المصرية .

– دراسة عبد الناصر محمد رشاد .[٢٥] عن أداء الجامعات فى خدمة المجتمع وعلاقته باستقلالها دراسة مقارنة فى جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الامريكية والترويج وهى دراسة استطاعت ان توصف وافع استقلال الجامعة فى مصر وارتباط ها الاستقلال بالحرية فى تحديد اهدافها واولويات عملها وتسير ادارتها اتيا فى النواحى الادارية المالية ، بما يتيح لها تحقيق اهدافها والقيام بوظائفها وقد ذكرت الدراسة مظاهر عديدة تعبر عن هذا الاستقلال . واكدت الدراسة على ان استقلال الجامعة وحريتها الاكاديمية ليست غاية فى ذاتها بل هي وسيلة لكي تقوم الجامعة في أداء وظائفها المنوطة بها . وخلصت الدراسة إلي انه باستعراض واستقراء واقع استقلال الجامعة فى مصر فإن أن هناك ضعف فى استقلال الجامعة وان هناك هوة بين ما ينص عليه قانون الجامعات فيما يتعلق بالاستقلال والحرية الاكاديمية ، وبين الواقع الذى يشير الى عدم تحقق الاستقلال الذاتى كاملا ، بل ان القانون يتضمن موادا تقيد حرية الجامعة وتقيد تصرفها فى امورها . وقد قدمت لدراسة عدة مظاهر تنم عن حقق الاستقلال الادارى للجامعة فى مصر ، ثم استعرضت الدراسة تجربة الولايات المتحدة الامريكية وتجربة الترويج فيما يتعلق باستقلال الجامعات فى البلدين ومدى ارتباط اداء الجامعات بدورها فى خدمة المجتمع باستقلال الجامعة ثم عرضت للدروس المستفادة من التجربتين وأصبحت كثيفة الاستفادة من هذه الدروس فى تحقيق استقلال الجامعة فى مصر لتفعيل دورها وواقع اداءها فى خدمة المجتمع .

– دراسة مصطفى كامل السيد [٢٦] حول استقلال الجامعات (نظرة مقارنة) : وقد تعرضت الدراسة لواقع الاستقلال في الجامعات المصرية ، ونفت الدراسة ان تكون الجامعات فى مصر قد تمتعت بكافة ابعاد الاستقلال فى فترة من الفترات ، واوردت الدراسة انه وان كان من الضرورى الاعتراف بان مدى استقلال الجامعة فى مصر وحدوده قد اختلف من فترة الى اخرى ، ولكن مساحة الاستقلال وحدوده قد ضاقت فى سبعينيات القرن الماضى ، وان استقلال الجامعة كان يتعرض للانتقاص من قبل السلطات الحاكمة .

وقد اوضحت الدراسة ان المقصود باستقلال الجامعة هو ان تكون الجامعة قادرة كمؤسسة على تحديد اهدافها ووسائل وفعاليات تحقيق هذه الاهداف وكيفية تحقيقها فى حرية دونما تدخل او سيطرة من قبل السلطات التنفيذية او السياسية او الاقتصادية او الفكرية الوطنية والاجنبية .

- دراسة كمال نجيب الجندى [٢٧] عن الحرية الاكاديمية واستقلال الجامعات .

استهدفت الدراسة تقديم مراجعة وتقييم لاوضاع الحرية الاكاديمية فى الجامعات المصرية . وقد عرضت الدراسة لمفهوم الحرية الاكاديمية خلال القرن العشرين ، وواقعها الراهن . وقبل ان يقدم الباحث رؤيته عن كيفية اعادة الاعتبار للحرية الاكاديمية والجامعات فى مصر ، فقد عرض للمشكلات والقيود والمحددات التى تحول دون تحقق الحرية الاكاديمية واستقلال للجامعات المصرية .

دراسة عادل السيد الجندى [٢٨] عن معوقات الحرية الاكاديمية لدى طلاب الجامعة ، ودور الادارة الجامعية فى تفعيلها .وقد تميزت هذه الدراسة باقتصارها على الحرية الاكاديمية لدى الطلاب بالاضافة الى البعد الميدانى الذى استند ت اليه . وقد عرضت الدراسة لوجهات نظر طلاب الجامعة حول الممارسات ومعوقات الحرية الأكاديمية لديهم ، وقد القت الدراسة الضوء على مفهوم الحرية الاكاديمية لدى طلاب الجامعة ، وابعاد ذلك المفهوم وتحديد مساحة تلك الحرية الممنوحة للطلاب واستهدفت الدراسة التعرف على وجهات نظر عينة من طلاب كلية التربية حول معوقات ممارستهم للحرية الاكاديمية ، وبالتالى تنبيه انظار القائمين على امر التعليم الحامعى (مواقع صنع القرار الجامعى) لتلك المعوقات ، ومن ثم العمل على التصدى لها حتى تسود الحياة الجامعية الحقة داخل الجامعة . وقد خلصت الدراسة الى وضع تصور مقترح يمكن من خلاله ان تحقق الادارة الجامعية لطلابها الحرية الاكاديمية المنشودة .

ثانيا : الدراسات الاجنبية :

- دراسة جوينثان عن التعليم الجامعى فى سنغافورة وتدشين جامعة دولية .[٢٩]

وهذه الدراسة جاءت فى محرر حرره كل من ، التبال وسيلفرمام عن سنغافورة من الاحتلال الى الاستقلال . وقد اظهرت ان سنغافورة اصبحت لاعب كبير فى حقل المعرفة والاختراع والابتكار والاقتصاد العالمى بفضل نظامها التعليمى وتدشينها لتعليم جامعى متميز يقوم على استقدام المتميزين بين الطلاب والباحثين من مختلف دول العالم وقد عرضت الدراسة لتدشين الجامعة الدولية فى سنغافورة وكيف انها لعبت دورا كبيرا فى تحقيق النجاح الباهر والمعجزة السنغافورية فى مجال التنمية والنمو الاقتصادى العالى استنادا الى التنمية البشرية الناجحة وذلك على الرغم من فقر سنغافورة فى الموارد المالية ، وصغر مساحتها . وقد اشارت الدراسة الى ان كل طفل فى سنغافورة يتلقى عشر سنوات من التعليم وهذا يعد اعلى معدلات سنوات التمدرس على المستوي الدولى وقد استندت سنغافورة الى مناهج عالية الجودة وكان النظام التعليمى فى سنغافورة خاليا من الحرية فترة ما بعد الحرب ، اما

بعد الاستقلال وفى عام ١٩٥٩ تم تكثيف الجهود لاجل التوحد النوعى والجودة النوعية والتوجه نحو الاقليمية والعولمة فى ذات الوقت الذى يتم فيه التأكيد على التعليم الوطنى والحفاظ على الهوية والفخر القومى مع توخى الحذر ان يكون هذا الفخر فى محله ورفعت سنغافورة شعار (الامة قبل المجتمع المحلى ، والمجتمع فوق الذات ، والاسرة هى الوحدة الاساسية) وذلك كما جاء فى الكتاب الأبيض ويعتمد التعليم في سنغافورة نظام الجدارة معيارا للمكافأة والترقى ، واتضح ايضا ان الحرية فى التعليم الجامعى ادت الى تميز هذا التعليم واحتلال سنغافورة المراتب الأولي على المستوى الدولى فى التميز التعليمى .

– دراسة نيلسن وستانلى عن الحرية الاكاديمية فى الجامعات الامريكية خمسون عاما من الاستمرار [٣٠] . هذه الدراسة قد قدمت وابرزت العوامل التى أثرت على الحرية الاكاديمية فى الجامعات الامريكية وذكرت منها العوامل الاقتصادية والدينية والتربوية ، وقدمت الدراسة تحليلا لكيفية تاثير هذه العوامل سواء بالسلب او الايجاب على الحرية الاكاديمية داخل الجامعات الامريكية . وقدمت دراسة نيلسن وستانلى خلاصة حول افضل الطرق والوسائل لتحسين وتدعيم الحرية الاكاديمية فى الجامعات الامريكية وتحسين اوضاع تلك الجامعات ، ذكرت منها رفع مستوى المقررات الاجتماعية والإنسانية على ان تشتمل هذه المساقات الدراسية والمقررات موضوعات تؤكد على التفكير الناقد واكتساب مهارات النقد والتحليل والتفكير المستقبلى واثارة اهتمام الطلاب بخصوص اكتساب ملكة النقد والتحليل وامتلاك الرؤية المستقبلية .

– دراسة جوستن بى ثورنز عن الحرية الاكاديمية واستقلال الجامعة [٣١] .

هذه الدراسة ربطت بين الحرية الاكاديمية واستقلال الجامعة ، واكدت على ان الحرية الاكاديمية واستقلال الجامعة ليست ميزات للمؤسسات الجامعية فى المجتمع الاكاديمى ، بل كل منها شرط لتحقيق ادوار الجامعة تجاه المجتمع ولتحقيق المهام المناط بها تحقيقها ، و بدون هذين الشرطين (الحرية الاكاديمية والاستقلال) لا يمكن للجامعة تحقيق اهدافها واداء رسالتها . وخلصت الدراسة الى انه على الدولة الا تتدخل فى شؤون الجامعة وتمنع اى مؤسسة اخرى من التدخل فى مجال لا يقع فى مجال تخصصها . لان ذلك يعرقل تحقيق الهدف الذى قامت من اجله الجامعة واكدت الدراسة على ان الجامعة يجب ان تكون مسؤلة عن امورها الادارية والمالية والفنية لكى تكون قادرة على تحمل مسئولية تحقيق فائدتها للمجتمع .

– دراسة كلكسمان عن الانفتاح المؤسسي فى الجامعة والحرية الاكاديمية للافراد والكليات [٣٢] ، وقج بنيت الدراسة ان وجود وبقاء استمرار الجامعة انما يستند الى المجتمع الذى يدعمها ماليا ومعنويا . ولذلك وجهت الدراسة الى الوجه الاخر من الحرية الاكاديمية والتى يتم التجاوز تحت ستارها كأن يشيع الأساتذة أو الطلاب الآراء التى لا تتماشى مع فلسفة مجتمعهم وجامعاتهم ، وذلك يؤدى الى ضرر

بالغ يهدد المجتمع والجامعة ، وامام هذه الحرية غير المسئولة أشارت الدراسة الى دور الادارة الجامعية فى معالجة تلك المواقف التى يجب اتخاذ الاجراءات المناسبة والحاسمة لمواجهة هذه المخاطر .

واشارت الدراسة الى وجوب تفاعل الجامعة وادارتها مع هذه الحالات ودراستها والعمل على استيعابها وعدم السماح بخروج تلك الحالات خارج اسوار الجامعة . واكدت الدراسة على ضرورة منح الاساتذة والطلاب مساحة اكبر من حرية للمناقشة وطرح القضايا المختلفة ومحاورة ادارة الجامعة ، بالاضافة الى توفير فرص اكبر لمشاركة الطلاب فى الانشطة الجامعية التى تجعلهم يشعرون بالحياة فى جو من الحرية الديموقراطية ،.

- دراسة الكسندر استن [٣٣] استهدفت الكشف عن ارادة طلاب الجامعات فى امريكا حول العوامل المؤثرة فى اتجاهاتهم وقيمهم . وقد توصلت الدراسة الى ان الحرية إذا سادت الجامعة ، واذا توافرت الكفاءة لدى اساتذة الجامعة فانهم يؤثرون بوضوح وبشكل ملموس فى اتجاهات طلابهم وفى قيمهم باعتبارهم قدوات لهم . وقد تميزت هذه الدراسة بانها بينت ان عملية التلقين والحفظ والترديد بالقول لقيم العدالة والمساواة والحرية وحقوق الإنسان واحترام الآخر ، ليس له جدوى ولكن العبرة والفائدة تتحقق من خلال المعايشة والتمثل فى المواقف الحياتية داخل الجامعة وخارجها حيث يستشعر الطلاب فى حرم الجامعة فى قاعة الدرس ان مناخ الحرية يسود وتتحقق العدالة واعتماد معيار الأحقية والكفاءة والأهلية والجدارة ، وليس معيار المحسوبية والتعصب واقصاء الاخر والتمييز على اسس عرقية أو اجتماعية او عقائدية ، فان هذا المناخ قطعا سوف يكسب الطلاب هذه القيم الانسانية الرفيعة وسوف تظهر فى سلوكهم . لان الشعارات التى تفرغ من مضمونها لا يوجد لها صدى فى ارض الواقع تصبح عملية خداع وتضليل وتزييف وكذب وافتراء والتى فى النهاية تؤدى الى انهيار الفرد ثم المجتمع .

- دراسة سكالفنى وليم سنغافورة كنموذج للتنمية البشرية [٣٤] هذه الدراسة جاءت كموضوع ضمن موضوعات اعادة التفكير فى راس المال البشرى فى التعليم . وقد أظهرت الدراسة ان سنغافورة قفزت من دائرة العالم الثالث الى دائرة العالم الاول بفضل نظامها التعليمى الذى ركز على التنمية البشرية والمعرفة والابتكار والتجديد والانفتاح على الاخر . وبسبب تفوق سنغافورة فى نظامها التعليمى فقد حققت اهدافها الاقتصادية فى مجال التصدير والتصنيع وحققت اهدافها الاجتماعية فى تحقيق الوحدة بين الجماعات العرقية المختلفة وقد بينت الدراسة ان سنغافورة قد قامت ببناء نظام تربوى يمهد لمواجهة الحاجات السياسية والاجتماعية . وفى مجال التعليم العالى تميزت سنغافورة بجعل دور احداث تغيير النموذج التربوى باستمرار ، وذلك بتحقيق الانفتاح والحرية والابتكار وعدم التوقف عن التجديد والتطوير . وكان التعليم هو قوة الدفع الإستراتيجية الرئيسية من خلال تبنى سياسات سيادة الجودة فى

التعليم وخصصت سنغافورة ٣% من اجمالى الناتج المحلى gdp للانفاق على التعليم وخصصت حوالى ٢,٣ مليار دولار امريكى لتطوير التعليم ووسعت التعليم فى الدراسات العليا داخل الجامعات وحققت المراجعة الدائمة مناهج المرحلة الجامعية الاولى وعملت على استقطاب ومشاركة علماء بارزين واجتذاب الطلبة الموهوبين من مختلف دول العالم .

وهذا بدوره جعل تجربة التعليم فى سنغافورة مميزة على أكثر من صعيد ،فيتفوق الطلبة السنغافوريين فى ادائهم على المستويات الوطنية والعالمية ، وينظر الى التعليم بكل تقدير واحترام على كافة المستويات ، واحتلت جامعة سنغافورة الوطنية المرتبة الثانية من افضل خمسين جامعة فى آسيا .

تعليق على الدراسات السابقة :

تم اختيار الدراسات السابقة بحيث تخدم محاور واهداف الدراسة الراهنة، وقد تنوعت الاختيارات بين دراسات ركزت على حرية الجامعة فيما يتعلق بالظلاب والاساتذة والادارة وذلك حتى تكون المعالجة اقرب الى الشمول لكل جوانب الحرية الاكاديمية . وسوف ياتى توظيف كل دراسة وما اسفرت عنه العملية التحليلية لكل دراسة ونتائجها وذلك فى الموضع المناسب من مواضع الدراسة الراهنة .

وبشكل عام يمكن ذكر ما يلي فيما يتعلق بالدراسات السابقة :

من خلال القراءة المتانية للدراسات السابقة فانه يمكن رصد الملاحظات التالية

أولا : فيما يتعلق بالدراسات العربية : يمكن القول أن هناك تاكيد على أهمية الحرية الأكاديمية للطلاب والأساتذة وهناك مخاطر عديدة إذ انعدمت تلك الحرية وذلك كما جاء في دراسة عبد المحسن حمادة .

وأكدت دراسة سلامة طناش على أهمية الحرية الأكاديمية في الجامعة وان لها عناصر رئيسية تتعلق باعضاء هيئة التدريس والطلاب والاستقلال المالي والاداري والثقافي للجامعة . وبينت الدراسة أن مفهوم الحرية الأكاديمية في الجامعات العربية غير محدد ، كما أن معظم الجامعات العربية لا تزال عاجزة عن منح الأساتذة والباحثين المكافآت المادية والمعنوية المناسبة ، علاوة على عدم توفير الحرية والأمن ، وهذا يضعف الرغبة لديهم في الإبداع والابتكار بل يدفع بهم خارج الوطن العربي فيما يطلق عليه هجرة العقول ، والذي له الاثر السلبي على التنمية العربية

وأظهرت دراسة يزيد عيسي السورطي أن التربية والحرية والتقدم أمور مترابطة يصعب فصلها ، واشارت إلي أن هناك غموض في معني الحرية الأكاديمية لدي الاستاذ الجامعي ، كما أن هناك تسلط إداري وضعف الاستقلال الإداري والمالي ، بالإضافة إلي ضعف الحرية الأكاديمية للطلاب .

وأكدت دراسة عبد الناصر محمد رشاد إلي أن هناك ضعف في استقلال الجامعة وان هناك فجوة كبيرة بين ما ينص عليه قانون الجامعات فيما يتعلق بالاستقلال والحرية الأكاديمية ، وبين ما هو موجود على ارض الواقع .

وقد بينت دراسة مصطفي كامل انه لا توجد فترة من الفترات تمتعت الجامعات في مصر بكافة أبعاد الاستقلال حيث تعرض استقلال الجامعة للانتقاص من قبل السلطات الحاكمة ، ولا يتحقق استقلال الجامعة إذا تدخلت السلطات التنفيذية والسياسية سواء كانت وطنية أو أجنبية في تحديد أهداف ووسائل وفعاليات تحقيق أهداف الجامعة

وقد ذكرت دراسة كمال نجيب المحددات والمشكلات التي تحول دون تحقيق الحرية الأكاديمية واستقلال الجامعات المصرية .

وفيما يتعلق بمعوقات الحرية الأكاديمية لدي الطلاب فقد أبرزت دراسة عادل السيد الجندي وبينت بعض تلك المعوقات وكيفية التصدي لها ، ووضع تصور مقترح يمكن الإدارة الجامعية من تحقيق الحرية الأكاديمية لدي الطلاب .

ثانيا : فيما يتعلق بالدراسات الأجنبية :

أكدت دراسة جوستن بيثورنز على أن الحرية الأكاديمية واستقلال الجامعة شرط لتحقيق ادوار الجامعة ورسالتها واهدافها .

وكذلك أكدت دراسة كلسمان على وجوب منح الأساتذة والطلاب مساحة اكبر من حرية المناقشة وطرح القضايا والمحاورة مع الإدارة ، وتوفير فرص اكبر لمشاركة الطلاب في الأنشطة داخل الجامعة بحرية .

وكذلك أشارت دراسة الكسندر استين وأكدت على عدم جدوي التلقين اللفظي للقيم مثل العدالة والمساواة والحرية وحقوق الإنسان واحترام الآخر ، بل العبرة والفائدة تتحقق من خلال المعايشة والتمثل في المواقف الحياتية داخل الجامعة وفي خارجها .

وأكدت دراسة سكالفيني وليم على أن سنغافورة استطاعت احداث تغيير النموذج التربوي باستمرار وذلك بتحقيق الانفتاح والحرية والابتكار وعدم التوقف عن التجديد والتطوير .

وبينت دراسة جونثيان على أن الحرية في التعليم الجامعي في سنغافورة ادت إلي تميزهذا التعليم واحتلال سنغافورة المرتبة الأولي على المستوي الدولي في التميز التعليمي .

وفي دراسة نيلسن وستانلي تاكيد على أن الحرية الأكاديمية بالجامعة تستند إلي عوامل دينية وتربوية واقتصادية تلك العوامل التي تؤثر على الحرية ، كما أكدت الدراسة على ضرورة معالجة المناهج بحيث تؤدي إلي التحليل والنقد وامتلاك الرؤية المستقبلية .

خطوات الدراسة :

لكى تحقق الدراسة الراهنة اهدافها فسوف تاتى متضمنمة الخطوات التالية والتى يمكن ان تعد كل خطوة محور من محاور الدراسة

المحور الاول : ويتضمن الإطار العام للدراسة ويشمل المقدمة والمشكلة والاهمية والاهداف والمنهج والدراسات السابقة وخطوات الدراسة.

المحور الثانى : ويختص بالمعالجة النظرية للحرية الاكاديمية .

المحور الثالث : ويتناول الحرية الأكاديمية فى الجامعات فى سنغافورة .

المحور الرابع: ويعرض لواقع الحرية الاكاديمية فى الجامعات المصرية .

المحور الخامس : ويتضمن مقارنة بين الخبرة المصرية والخبرة السنغافورية فى مجال الحرية الاكاديمية بالجامعة وابعادها .

المحور السادس : ويعرض لبعض المقترحات المستندة الى الدروس المستفادة من التجربة السابقة لتفعيل الحرية الاكاديمية فى جامعاتنا المصرية ، والتى يمكن ان تكون لبنة لتصور مقترح اشمل يقدم عليه المعنيون فالموضوع تطوير وتعزيز الحرية الاكاديمية الاستقلال الجامعات المصرية .

المحور الثانى (المعاجة النظرية)

الحرية الاكاديمية (الماهية – الفلسفة – التطور – الابعاد)

ماهية الحرية الاكاديمية :

سبقت الاشارة فى المحور الاول انه لابد من استيعاب المعنى لكى يتم تحديد المفهوم[٣٥] وذلك لشرح الدلالة للوصول الي التعريف ثم صياغة المصطلح للوقوف على الماهية .

فيما يتعلق بالمعنى فقد سبقت الاشارة الى ان الحرية تعنى غياب القيود غير المناسبة وتعنى استقلالية الانسان وتقرير مصيره وممارسة حرية الارادة وممارسة حقوقه وطاقاته [٣٦] . هذا المعنى الذى يرتبط بغياب القيود يؤدى الى ضرورة تحديد مفهوم الحرية بانها عدم وجود موانع ومحددات تعيق فعل الانسان ما يريد وهذا يؤدى الى ان دلالة الحرية توضح التصرف غير المقيد وهذا الدور يمكن ان يؤدى الى صياغة مصطلح الحرية بانها المكنة التى تمكن الفرد من ممارسة افعاله بلا قيود ولا توابع . ومن هنا نستطيع ان نقف على ماهية الحرية بانها الانعتاق والتحرر من اى قيد يحد من ممارسة الانسان لارادته وافعاله حسبما يشاء وهى حق للانسان . واذا كان الحديث عن الحرية الاكاديمية فيجب هنا ان نؤكد على ان الحرية الاكاديمية تعنى غياب القيود والاكراه والاجبار والقهر عن نشاطات البحث والدراسة والتدريس فى الجامعات ومراكز البحث [٣٧] . واذا اردنا ان نصل الى ماهية الحرية الاكاديمية فهذا يجعلنا نذكر انها حق يتعلق بالجامعة، اساتذة وطلبة وادارة ، فى التتبع المسؤول للحقيقة والمعرفة والتعامل معها دون قيد او شرط من قبل سلطة خارجية لتصل بالتعليم الى تشجيع البحث عن المعرفة والحقيقية [٣٨].

وتعد الحرية الاكاديمية فى نظر البعض غيره العاملين بالجامعة[٣٩] وتختف عن الحريات العامة المدنية التى تعد حق للجميع دون اللنظر الى طبيعة العمل ونوع االمؤسسة التى ينتمى اليها الشخص

. وإذا كانت الحرية حق من حقوق الانسان وتمثل مطلقا انسانيا بدونها لا تتحقق انسانية الانسان .وهى ملازمة له وعلامة على الطبيعة الانسانية ، وهى ممارسة اختيار الانسان مع قدرته على الاختيار وعدم الاختيار ، الا انها اتخذت معاني عديدة ومتباينة عبر التاريخ ، وتعددت حسب هذه الرؤى للحرية ، الرؤية للانسان نفسه وتربيته ، فالبرجماتية وصلت الى حد جعل الانسان معيار كل شيء ، والوجودية قدست الحرية بحيث طالب فلاسفتها بهدم المدرسة باعتبارها قهر للفرد وينادى جان جاك روسو بترك الحرية للطفل دون ان يحده ضابط [٤٠] كما ان هناك ارتبا ط وثيق بين سلب حرية الانسان وبين شعوره بالاغتراب والتطرف والعنف واللانتماء واللاهدفية واللامعيارية والانعزالية [٤١]

واذا كانت الحرية فى عصرنا الحاضر لا تقتصر على الحريات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، بل هناك حرية الفكر والرأى والنشر التى لا يمكن ان يقوم مجتمع المعرفة بدونها . فالحرية لاهميتها يضمنها القانون باعتبارها حق طبيعى كرسته الدساتير والقوانين والمعاهدات الدولية. ومشكلة الحرية ليست مع القوانين وإنما فى الخروج عنها وهيمنة الرقابة واتساع الضوابط القانونية للحرية . والضوابط القانونية لممارسة الحرية ضرورة لمراعاة الموازنة بين الانفلات المطلق الذى يهدد المصلحة العليا المتفق عليها من جميع فئات الشعب ، ومقتضيات العمل وضمان عدم الجور فى سلب الحريات الاساسية . وهنا يجب النظر بايجابية للضوابط التى تنظم الحرية فلا تجعلها فوضى وتحقق ممارستها لتحقيق انسانية الانسان[٤٢] .

وهذا ينقلنا الى الحديث عن الحرية الاكاديمية فإذا كانت مطلبا ضروريا لا غنى عنه للحياة الجامعية، حيث فى ظلها يوجد الفكر فى اعلي صوره وتنمو وتتكشف المواهب والقدرات وبدونها لا يمكن للجامعة من اداء رسالتها وتحقيق اهدافها فى دفع المجتمع نحو الازدهار والتقدم ، الا ان الحرية الاكاديمية والاستقلال بالجامعات لا بد من النظر اليه على انه ليس مرادف للفوضى والانفلات من كل الاعتبارات والمحددات والمعايير ، فهذا يعنى الوجه السالب للحرية الاكاديمية التى تعنى قول اى شيء ونشر اى شيء وفعل اى شيء بغض النظر عن اثرة على الآخرين وعلى المجتمع ومصلحته العليا والقيم الإنسانية المتعارف عليها في العرف والعقد الاجتماعى التى تبنى على اساس المجتمعات . لذلك تاتى المسئولية لكى تجعل الحرية الاكاديمية حرية مسؤولة وملزمة لصاحبها . ولها حدود وتماريس بوعى وبصيرة وادراك ومعرفة وتقدير ومراعاة الظروف المكانية والزمانية والأطر الفكرية والتعددية العقائدية والتزام لقيم المجتمع . فالحرية الاكاديمية لا بد ان تمارس على ان لها تعددية مثل حرية التفكير والاختيار والتعبير عن الرأى وحرية الاعتقاد وحرية اختيار الضرورى والمعقول . ولا بد للحرية الاكاديمية ان تقوم على مبادىء الصدق والامانة والفضيلة واالوسطية (بمعنى الاخذ بالصواب كله والصحيح كله وترك الخطأ كله والباطل كله وليس الوقوف فى نقطة الوسط بين النقيضين)

.الاخلاقية ومراعاة الضمير ومراعاة قيم المجتمع ، وهذا هو يشكل الايجابى للحرية الاكاديمية التى يمكن ان تؤدى بالمجتمع الى الازدهار والرقى والتطور[٤٣] .

فلسفة الحرية الاكاديمية : ان قضية الفلسفة وتعريفها ومجالاتها متعددة ، ولكن ببساطة يقصد بها هنا ان فلسفة الحرية الاكاديمية هى محاولة للاجابة عن التساؤل لماذا الحرية الاكاديمية وما الداعى اليها ولماذا المطالبة بالتأكيد عليها وتحقيقها . ولعل من الاجابات البليغة عن هذا السؤال ما ورد فى دراسة نشرتها منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى والبنك الدولى ٢٠١٠ ، ان نيفى وفان فوفت ذكرا انه لا يمكن القيام بادارة فعالة لمجتمعات اكاديمية معقدة جدا عنة طريق موظفين حكوميين بعيدين عنه ، واضافا انه ينبغي ترك هذه المهمة للمؤسسات نفسها ، وفى منحها الاستقلالية اعترافا بان احتياجاتها الادارية مختلفة ، كما انه يتيح لها ممارسة حريتها الاكاديمية بالكامل ، وهكذا تنجلى القيود التى تفرضها الادارة المركزية بالقطاع يحتاج الى ان يتسم بالمرونة ويتحلى بالاستجابة . وتضيف الدراسة البنك الدولى انه لتحسين فعالية مؤسسات التعليم العالى وتهيئة مساحة متكافئة امام كل من المؤسسات الحكومية والخاصة يمكن ان تمنح السلطات المصرية مزيدا من الاستقلالية للجامعات والمعاهد ، بما يسمح لها العمل بواسطة تنفيذ عمليات تعليمية واجراءات ادارية ، وقواعد ادارية زمالية تتسم بمزيد من المرونة[٤٤].

وفلسفة الحرية الاكاديمية تقوم على اساس الاهمية القصوى لهذه الحرية ، لان الجامعة لا يمكن ان تكون جامعة فاعلة ومحققة لاهدافها بدون الحرية والاستقلالية فالجامعة هى التي تعد المفكرين والمثقفين وتجرى البحوث والدراسات التى تتصدى لمشكلات المجتمع ودفع المخاطر التى يواجهها . ويؤكد ذلك ما ذكره عادل الجندى عن منى عقراوى ، من ان الجامعات اذا فقدت حريتها اصبحت موجهة من قبل الدولة ، فإن هذا التوجيه السلبي لن يضر الجامعة فحسب ، بل ستعم نتائجه السلبية المجتمع بأسره ، ذلك لأن الدولة الحديثة تتجه اتجاها متزايدا لارساء سياساتها فى ضوء المتاح من المعلومات الموضوعية ، والجامعات من افضل المؤسسات التى تتوافر فيها ذخائر المعارف الاختصاصية[٤٥]. ويدعم ذلك أيضا ما ذهب اليه سعيد اسماعيل على ان الحرية الاكاديمية بالنسبة للتعليم العالى ضرورة حتمية اجتماعية ووجوبا دينيا وفريضة فلسفية ، واذا وضعت رقابة وقيود داخلية او خارجية على النشاط الفكرى لاعضاء هيئة التدريس والطلاب سواء فى المجال التعليمى او المجتمعى وحرمانهم من حق التعبير عن ارائهم وافكارهم واختياراتهم اليومية تجاه قضاياهم ومشكلات المجتمع يعنى الحكم على الجامعة بالافلاس الفكرى وانعدام الحرية الاكاديمية فى الوسط الجامعى يعنى وأد العقل والفكر وحرمان المجتمع من قدرات المبدعين [٤٦]. ولعل فيما سبق اشارة إلي ان فلسفة الحرية الاكاديمية فى التعليم الجامعى تستند الى ان التعليم الجامعى هو الرافعة التى تحقق للمجتمع استمراره وتطوره ولا يتحقق ذلك الا بتوافر الحرية الاكاديمية للجامعة .

تطور الحرية الاكاديمية :

تعد الحرية بشكل عام قديمة قدم الانسان ، فالانسان خلق ليكون حرا في اختياراته حتى فى قضية العقيدة والايمان ، فالخالق سبحانه وتعالي لم يكره الانسان على الايمان به وهو خالقه من عدم ورازقة وامره كله له سبحانة وتعالى مع ذلك لتركه حرا ليتحمل مسئولية اختياره . فالحرية تعنى عدم الاكراه والاجبار والتقييد . وفى هذا درس عظيم للبشرية حتى يحترم كل انسان حرية أخيه الانسان . وفيما يتعلق بميلاد الانسان حرا فقد قرر ذلك الخليفة الثانى عمر بن الخطاب الفاروق الذى فرق اليه به بين الحق والباطل حيث قال قولته المشهورة " متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم امهاتهم احرارا "

وفيما يتعلق بالحرية الاكاديمية فيذكر يزيد السورطى انه يكاد اكثر الباحثين يجمعون على ان الحرية الأكاديمية غربية ة النشأة والطابع اذ يرجعها البعض الى العصور الوسطى ، عندما كانت تعنى اعتراف السلطة الدينية او المدنية بالادارة الذاتية للجامعة ، وبالامتيازات الخاصة التى كان يتمتع بها الاساتذة والطلبة والعاملون فيها . ويذكر ان بوادر الحرية الاكاديمية بدأت بالظهور فى جامعة ليدن في هولندا عام ١٥٧٥م ثم تطور مفهوم الحرية الأكاديمية واتسع نطاقه في الجامعات الالمانية ومع إنشاء عام برلين عام ١٨١١م وتحت رئاسة الفيلسوف الالمانى فيخته اصبحت الحرية الاكاديمية تعنى حرية التعليم والتعلم . وقد ساعد النموج الالمانى على ازدهار الحرية الاكاديمية فى الجامعات الامريكية . وهنالك من ارجع الحرية الاكاديمية فى قطاع التعليم الى سقراط الفيلسوف اليونانى [٤٧].

ولا يسلم يزيد السورطى بما سبق ويرى ان محاولة اثبات ان الحرية الكاديمية انتاج غربى خالص قد لا يكون موفقا ، ويستدل على ذلك بان الحرية الاكاديمية كغيرها من انواع الحريات كانت ومازالت وستبقى مسالة انسانية ذات بعد عالمى . ويذكر يزيد السورطى ما ذكره على امليل ان القول بان الحرية الاكاديمية مفهوم حديث لا صلة له بالحرية التى كان يتمتع يها التلميذ والشيخ فى مدارسنا ومؤسساتنا التعليمية العربية والاسلامية القديمة (الازهر والزيتونة _ المستنصرية وغيرها) هو قول لا يستند الى دليل قوى ، حيث انه فى العصور الوسطى التى يقول البعض ان الحرية الاكاديمية انطلقت منها فى لاوربا ، كان الاساتذة فى المعاهد والجامعات الاسلامية يتمتعون هم وطلابهم بالرعاية والتقدير والحرية فى التدريس واختيار المادة والوقت والشيخ وعدد المحاضرات) وقد هيات التربية الاسلامية للطلاب المساواة وتكافؤ الفرص ومجانية التعليم بل والمرونة والانسيابية والاتاحة بدون قيود او شروط الا الرغبة فى البحث والاطلاع والتعلم [٤٨] ويضيف السورطى ان هناك من الباحثين الغربيين امثال ميوسيغ ودوايت ذكرا ان المسلمين كانوا اول من بنى التعليم العالى كما نعرفه اليوم ، حيث بنيت جامعة بيت الحكمة قبل اول جامعة اوربية بثلاثمائة عام [٤٩] .

واذا كان هذا عن الماضى فماذا عن الواقع اليوم ، ان الوضع اليوم فى جامعتنا العربية والاسلامية يدعو للاسى والحسرة اذا تمت مقارنة الجامعات دول مثل سنغافورة وكوريا واليابان وغيرها من الدول التى بدات نهضتها منذ فترة لا تتجاوز الاربعة عقود .

ان الحرية الاكاديمية هى نتاج تراكمى للبشرية اسهم فيه الجميع والمطلوب هو تطوير الواقع والاستفادة من الميدان العالمى العام والقاسم والمشترك الاعظم الذى يشمل الانسانية ولما كانت الجامعات المصرية هى الرافعة التى ترفع باقى الجامعات العربية بل هى الرائد والمرشد ، فإن من المطلوب إخضاع واقع تلك الجامعات المصرية للدراسة والبحث ومعالجة المشكلات والازمات التى تعانى منها وتوسيع مساحة الحرية الاكاديمية حتى تستطيع هذه الجامعات قيادة الجامعات العربية نحو تحقيق النهضة لمجتمعنا العربى بكافة ولامتنا قاطبة .

ابعاد الحرية الاكاديمية :

سبقت الاشارة الى ان الحرية الاكاديمية تشمل ثلاثة عناصر رئيسية مترابطة ومتشلبكة ، وهى حرية الاعضاء هيئة التدريس (و التى تتضمن حرية البحث ومتابعة المعرفة والجديد منها و الحوار والنقاش والنقد للبرامج التعليمية و السياسات الجامعية واقتراح التعديلات المناسبة، بل الإسهام فى صنع السياسات الجامعية والمشاركة فى اتخاذ القرارات المتعلقة وبالشؤون الجامعية . والاستقلال فى التفكير وتحديد الطرق المناسبة للتدريس وتوصيف وتحديد المقررات الدراسية التى يدرسونها ، وتحقيق الامن الوظيفى لهم والامن الاقتصادى) . والعنصر الثانى هو حرية الطلاب (والتى تتضمن ضمان حريتهم فى التفكير والتعبير عن الراى وممارسة الانشطة حسب ميولهم ورغباتهم واختيار نوع الدراسة التى يرغبون فيها ، وضمان حقهم فى الابداع وتحقيق المساواة وتكافؤ الفرص ومراعاة الفروق الفردية بينهم وذلك بتفريد المناهج والمقررات الدراسية والمشاركة فى ادارة شؤون كلياتهم عبر مجالس واتحادات وروابط طلابية حقيقية وليست صورية او انتقائية) . والعنصر الثالث هو الاستقلال الادارى والمالى والثقافى للجامعة (والذى يعنى حق الجامعة فى اداة شؤونها الادارية ذاتيا من تعيين الهيئة التدريسية وباقى العاملين وترقيتهم وتأديبهم ، وحق الجامعة فى ادارة اموالها والبحث عن مصادر التمويل من خلال بيوت الخبرة والوحدات البحثية وانفاق تلك الأموال دون تدخل خارجى ، وكذلك حق الجامعة فى تنظيم برامجها العظيمة ومناهجها وانشطتها الثقافية وفق قوانينها الخاصة بها ولوائحها[٥٠]

وحقيقة الامر يمثل استقلال الجامعة احد ابرز مظاهر تمتع المؤسسة الجامعية بالحرية فى اشكالها المختلفة سواء على المستوى الاكاديمى او الادارى او الانشطة العديدة التى تدور داخل الجامعة حيث يعتبر الاستقلال من اقدم التقاليد الجامعية ومن نشأنها الاولى وارتباطها بروابط ونقابات الطلاب والاساتذة ، ويقوم الاستقلال على اساس ان الجامعة تضم صفوة علماء ومفكرى المجتمع الذين هم وحدهم الذين يستطعمون سيطرة الاساتذة على مجريات الامور فى الجامعة ، ويعنى الاستقلال هنا

الانفصال عن المجتمع وقضاياه ولا عن قيمة عاداته ، وانما يعنى استقلال فى تحقيق وظائفها ، ويعنى ذاتية التخطيط والتوجيه والادارة ، وان يكون الجامعة فى الاساس صاحبة القرار فى كل ما يتصل بشؤونها[٥١]. ويضيف احمد الزنفلى ان هناك من يرى ان الحرية الاكاديمية مثل الحصانة القضائية او النيابية ، حيث تعنى الحماية من القيود والضغوط التى يمكن ان تفرضها السلطات السياسية او الادارية او غيرها من السلطات او القوى او جماعات النفوذ خارج او داخل الجامعة ، والتى من شانها ان تبث الخوف او تقلق فى عقول ونفوس العاملين بالجامعة من طلاب واساتذة وباحثين ، وتعنى ان لا يضطهد او يضار احد نتيجة ارائه . ونظرا لان قضية الحرية الاكاديمية قضية محورية على المستوى الدولى فقد عقلدت المؤتمرات وصدرت الوثائق الهامة بهذا الخصوص ومنها :

- اعلان ليما نشاة الحرية الاكاديمية واستقلال التعليم العالى (ديسمبر ١٩٨٨) والذى جاء فى الذكرى لاربعين للاعلان العالمى لحقوق الانسانى الذى يؤكد على حق الانسان فى التعليم وحرية الفكر والعقيدة والدين والتعبير والتجمع والتكوين الجمعيات وحرية الحركة والامان تشخص وتلتزم الدولة يتوفر هذه الحقوق .

- اعلان عمان للحريات الاكاديمية واستقلال مؤسسات التعليم العالى والبحث العلمى (الاردن ٢٠٠٤) الذى صدر عن مؤتمر الحريات الاكاديمية فى الجامعات العربية واشار الى حظورة عدم توافر استقلال الجامعات العربية .

- المؤتمر العالمى لرؤساء والجامعات (جامعة كولومبيا ٢٠٠٥) بدعوة من الامين العام للامم المتحدة والذى خرج عنه اعلان الحرية الاكاديمية (مايو ٢٠٠٥) وقد تضمن الاعلان تعريف الحرية الاكاديمية وبنود الاعلان العالمى لحقوق الانسان والعهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية ، والخارجية وخاصة ما يتعلق بالتعليم وحرية الفكر والبحث العلمى (٥٢).

ومن المفيد هنا ذكر ما ورد فى تقرير البنك الدولى عن التعليم العالى فى مصر فيمايتعلق بالاستقلال (٥٣) ، حيث فرق التقرير بين نوعين من الاستقلال وهما :

١- الاستقلال الموضوعى الذى يشير الى سلطة المؤسسات على تحديد سياسة اكاديمية وبحثية تتضمن ما تدرسه وكيفية تدريسه ، ومن تقبلهم كطلاب ، ومن توظفهم وترقيهم فى المناصب الاكاديمية وما يبحث فيه وما تنشره او ما تمنحه من درجات علمية ،

٢- الاستقلال الاجرائى وهو يشير الى سلطة المؤسسات فى المجالات غير الاكاديمية اساسا مثل زيادة الدخل وادارة للنفقات والتعيينات غير الاكاديمية والمشتريات واجرام العقود وحرية ادارة الشؤون الادارية وتوسيع نطاق المورد المالية المتاحة .

والاستقلال الاجرائى شرط لممارسة الاستقلال الموضوعى كما ان الاستقلال الاجرائى يوفر السلطة التقديرية التشغيلية الضرورية للاستجابة للاحتياطات الضرورية .

وتجدر الاشارة هنا الى ان التقرير ذكر ان المساءلة هى الوجه الاخر لقضية الاستقلالية وهى المسئولية التى تتحملها المؤسسة بدورها لقاء الحرية الممنوحة لها بحيث تطرح الاسئلة التالية

– من المسؤول امام من ؟ – ولاى غرض؟ –ولمصلحة من؟ –
وباى وسيلة ؟ – وباى اثار ؟

– هذا ويمكن الربط بين المساءلة بانواعها (بيروقراطية ، مهنية ، سياسية ، ادارية) ومختلف وسائلها التى تختلف باختلاف اساليبها ، وبين الحوكمة والشفافية والحرية الاكاديمية والنزاهة الاكاديمية والاستقلالية بانواعها .

وعن مظاهر الاستقلال الادارى للجامعة يذكر احمد الزنفلى ان من مظاهر هذا الاستقلال الادارى ، حرية الجامعة فى تحديد اهدافها واولوياتها وترجمة ذلك لخطط وبرامج عمل ، وحريتها فى صياغة لوائحها والاطر القانونية الخاصة بها ووضع القواعد والمعايير التنظيمية والتقويمية . وكذلك ينبغى الاستقلال حرية الجامعات فى تنفيذ تلك اللوائح والاعتماد فى اختيار القيادات الجامعية بالانتخاب ، وكذلك حرية الجامعة فى تحديد اعداد الطلاب الملتحقين بها وفق المواصفات ومعايير الاختيار التى تضعها بنفسها ، وكذلك حرية الجامعة فى تعيين اعضاء هيئة التدريس ، ووضع البرامج الدراسية والمناهج والامتحانات وتحديد مستويات الدرجات والمؤهلات العلمية (٥٤).

وعن مظاهر الاستقلال المالى فيذكر احمد الزنفلى عدة مظاهر منها توفير المناخ التشريعى والادارى الذى يسمح للجامعة بتنويع مصادر دخلها بالطرق التى تراها ملائمة لها ، وحرية التصرف فى ميزانية والانفاق ، وتحديد المخصصات المالية للجامعات فى شكل رقم اجمالى دون تقييدها بابواب وبنود صرف محددة ، وكذلك استقلال الوحدات الاكاديمية ماليا (٥٥).

ومجمل القول ان التعليم ومؤسساته وثيق الصلة بالحرية والتنوير ، والحرية الاكاديمية بابعادها وعناصرها الثلاث الاساتذة والطلاب والادارة لا يمكن الاستغناء عنها ، فالجامعة التى وجدت من اجل الفكر والثقافة ، بدون التمتع بالقدر العالى من الحرية الاكاديمية للجامعة اساتذة وطلابا وادارة ينهار التعليم العالى وتعجز الجامعة عن اداء وظائفها التدريسية والبحثية وخدمة المجتمع ، ولا تقل اهمية الحرية الاكاديمية لاى عنصر من العناصر الثلاث عن باقى العناصر . وهذا ما يؤكد عليه كونان رئيس جامعة هارفارد الاسبق بقوله ان الحرية الاكاديمية من الشروط الاساسية لاى مؤسسة من مؤسسات التعليم العالى تريد ان تحظى بالثقة والاحترام (٥٦).

المحور الثالث

"الحرية الاكاديمية فى التعليم الجامعى فى سنغافورة"

تمهيد :

يذكر صاحب معجم بلدان العالم ان سنغافورة من اصغر دول العالم وهى جزيرة تقع فى الطرف الجنوبى لشبه جزيرة الملايو فى جنوب شرق اسيا ومساحتها ٦٩٣ كم٢ (وبعض المصادر تذكر أنها ٧٠٠ كم٢) وعدد سكانها ٤,٥ مليون نسمة (وهناك من يذكر انها ٤,٩ مليون نسمة)ونظام الحكم بها جمهورى وهناك مجلس وزراء وبرلمان مكون من ٨١ عضو ، وبها الان ثلاثة احزاب سياسية العمل الشعبى المحافظ ، والعمل الاشتراكى وحزب سنغافورة الديمقراطى الليبرالى القومى ، وكانت سنغافورة مستعمرة بريطانية فى عام ١٩٥٩ ، عندما كانت تتمتع بالحكم الذاتى داخل الكومنولث البريطانى . ويضيف صاحب معجم بلدان العالم انه فى عام ١٩٦٣ انضمت الى ملايو ودخلت فى الاتحاد الماليزى ، ثم انفصلت عن ماليزيا اغسطس ١٩٦٥ . وفى عام ١٩٩٠ استقال رئيس الوزراء تونج tong وفى عام ٢٠٠٠ فتح اقتصاد البلاد امام الشركات الاجنبية واسهمت الحكومة واختيارها للإذاعة والصحف . وتعد سنغافورة العاصمة اهم مركز تجارى ملاحى فى جنوب شرق اسيا وتقوم كميناء حرة باعمال تجارية دولية مزدهرة . وبرزت قضايا حقوق الانسان فى المدة ٢٠٠٦ /٢٠٠٧ . والموضوع الرئيسى فى سياسة الخارجية لسنغافورة هو عضويتها فى رابطة الاسيان . وسنغافورة عضو فى الكومنولت البريطانى وفى الامم المتحدة(٥٧) .

ومن اهم ما ذكر فى معجم بلدان العالم ان نسبة الامية فى سنغافورة عام ٢٠١٠ لا تتعدى ٨%. ومن اللافت للنظر انه بعد استقالة (لى كوان يو) رئيس الوزراء منذ ١٩٥٩ ، بقيت له قوته فى حياة البلادالسياسية وفى اغسطس ٢٠٠٤ تولى رئاسة الوزارة ابن لى كوان يو واسمه لى هزيان لونج long وكان رئيسا للبنك المركزى ونائبا لرئيس الوزراء . واعيد ناثان رئيس الجمهورية عام ٢٠٠٥ لمدة ثانية بدون ان ينافسه احد ، اذ انه الوحيد الذى حصل على شهادة صلاحية للترشح لرئاسة ، واعتبر المرشحون الاخرون انهم عديمو الخبرة السياسية . والتعليم لغيره فى سنغافورة اكثر من نصيب الدفاع . حيث يخصص للدفاع ٥ مليارات دولار بينما مخصصات لتعليم اكثر من ٣٠ مليار دولار . ونصيب الفرد تتضاعف اكثر من ٨٠ مرة يعنى ضعف النسبة فى ماليزيا من فترة الاستقلال وخلال اربع عقود ووصل نصيب الفرد من اجمالى الناتج المحلى اكثر من ١٢٠ مليار دولار (٥٨).

ومن احسن ما كتب عن تجربة سنغافورة ما كتب فى مدن المعرفة تحرير فرانشيسكو خافيير من ان سنغافورة حالة دراسية مشرفة لمدينة قائمة على المعرفة لتحولها النوعى من مدينة ذات فكر محافظ ورقابة صارمة الى مدينة متحررة وخلاقة ديناميكية . وقد حصد السنغافوريون فى السنوات الخمس الاولى من الالفية الثالثة عددا كبيرا من الجوائز الدولية ، لمصلحة بيئة العمل الديناميكية فى سنغافورة

المعتمدة على تقنيات المعلومات المتقدمة والبنية التحتية للاتصالات والتى تخدمها اكثر من ستة الاف شركة متعددة الجنسية واكثر من مائة الف شركة محلية صغيرة ومتوسطة وكبيرة .

وفى عام ٢٠٠١ صنف المعهد السويسرى للتنمية الادارية سنغافورة فى المرتبة الثالثة عالميا فى مجال البحث العلمى والتنمية . وفى التصنيف العالمى تاتى سنغافورة فى المرتبة الثانية الاكثر عولمة فى عام ٢٠٠٤ ، واحد اقل خمس دول خسائر على المستوى العالمى والدولة الاولى على المستوى الاسيوى . وفى تقرير الشفافية العالمية ٢٠٠٢م . احتلت المركز الدولة الافضل فى حماية الملكية الفكرية ٢٠٠٣م ، وكانت افضل بيئة عمل فى اسيا عام ٢٠٠٤ ، ٢٠٠٨ . وثانى مدينة فى الدول الاكثر ربحية للمستثمرين فى العام ٢٠٠٣م . كما احتلت المركز الثانى فى التنافسية الدولية(٢٠٠٣) وبلغ معدل نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى ٢٥،٩٧٩ الف دولار عام ٢٠٠٤ . وادركت سنغافورة ان المبدعين هم المورد الاهم فى العصر الجديد ، وبدأ الموهبون والمبدعون من ذوى المهارات العالمية ينجذبون الى مراكز الابداع فى سنغافورة.واتجهت سنغافورة الى الاهتمام بالتعليم وتقنية المعلومات وتكنولوجيا النانو واصبحت سنغافورة المكان الذى يتفاعل فيه نتائج المعرفة وحيازتها ونشرها وتطبيقها (٥٩)

وحقيقة الامر فان الواقع يشهد بان سنغافورة نموذج ابداعى فى عالم الاقتصاد القائم على المعرفة ، ومركز جذب للشركات العالمية لموقعها المتميز فى مجال البحث والتطوير على الصعيد العالمى وقد عالجت سنغافورة قضية اختلاف الاعراق والسلالات بشكل ناجح وحافظت على الهوية . ولقد قامت مدرسة الخدمة الوطنية بدور فعال فى صياغة العديد، من الخطط للقطاعات الرئيسية كالتصنيع والتمويل والاتصالات واحتضان قطاعات الاعمال الحرة . واتجهت نحو التنمية المحلية واعطى فرصة اكبر للسكان الاصليين الى جوار اعتماد الاقتصاد على الشركات متعددة الجنسيات . وقد اعادت سنغافورة هيكلة نظام التعليم فى السنوات القليلة السابقة بهدف دعم وتعزيز التفكير الابداعى والتحليلى والابتكارى الخلاق لدى طلبة المدارس والجامعات ، ويجرى حاليا تخفيض واضح فى المناهج التعليمية والمحتوى الدراسى واساليب التقويم والتعلم واستهدفت محاولات اعادة هيكلة التعليم انتاج عمالة مستقبلية ذكية وقادرة على التعلم واعادة التعلم بشكل مستمر متقدم وخاصة فى مجال التعليم الجامعى .(٦٠)

وخلاصة ما سبق ان المعجزة السنغافورية فى مجال الاقتصاد والتنمية يقف ورائها نظام تعليمى يستهدف الابداع والتفكير الخلاق يقف ورائها نظام تعليمى يستهدف الابداع والتفكير الخلاق الحر ولا يمكن ان يحدث ذلك الا فى جو من الحرية الأكاديمية. وقبل العرض لموضوع التعليم والحرية الاكاديمية للتعليم الجامعى فى سنغافورة لا بد من الاشارة الى ان الخلفية السابقة كان لا بد منها لتفسير وكشف العوامل والقوى المختلفة التى تقف وراء نجاح التجربة السنغافورية وخاصة التعليم

الجامعى وتزداد الصورة وضوحا بعرض مميزات نموذج الادارة بشكل عام والذى انعكس بدوره على ادارة التعليم فقد تميز نموذج الادارة فى سنغافورة – كما يذكر الحسن عبد الله باشيوه ونزار البراورى – بما يلى :

تقدم خدمة ذات جودة بطريقة سريعة وفعالة ، وتلتزم بمعايير عالمية من الحرفية والنزاهة والاخلاق ، وبذل قصارى جهدنا لمساعدة العمال وتلبية احتياجاتهم ، واحترام العاملين المطلب الأول لتقديم الخدمة والتعبير عن الالتزام الصادق،وتدفعنا روح التميز الى ان نكون الافضل فى كل ما نفعله،التغيير امرا اساسيا للحفاظ على القدرات التنافسية الدولية لدولة سنغافورة . التعلم من الاخرين وابداء الملاحظات والتعقيب على الاخطاء افضل طريق للاستفادة من غيره(٦١)

وما سبق يدفع الى القول بان الانجاز الحقيقى الذى حققته تلك الجزيروة الصغيرة ، هو تطوير نظام التعليم الذى يعد من ارقى انظمة التعليم فى العالم ، ذلك النظام الذى مكنها من تكوين كفاءات وخبرات ساهمت فى بناء اقتصاد البلد ، تلك البلد التى لا تملك اية موارد طبيعية ذات شأن . فهى دولة فى مدينة واحدة مع جذر صغيرة جدا حول المدينة ، اختارت الاعتماد على راس المال الحقيقى الذى تملكه وهو الانسان . وتجربة سنغافورة من التجارب الرائدة التى يمكن ان يحتذى بها خاصة فى مصر حيث يمكن ان تضع كل محافظة من محافظاتها هذا النموذج السنغافوري امامها وتحول ان تسير على خطاه لتحقيق نهضة نظام التعليم فى كل محافظة من محافظات مصر.

ولما كان المحور الاساسى هنا هو الحرية الاكاديمية فى التعليم الجامعى فى سنغافورة ، فإنه من الملفت للنظر بداية انه على الرغم من ان النظام التعليمى فى سنغافورة يبدو جامدا الا أن هناك مجالاً للتجديد والإبداع ، وتتضمن هذه المبادرات التجديدية فكرة تعليم الرفاق بعضهم بعضا ، ومشاركة هيئة التدريس فى أمور السياسات والشؤون الادارية ، وسبقت الاشارة الى ان النظام التعليمى فى سنغافورة كان خاليا من الحرية فى فترة ما بعد الحرب ، اما بعد الاستقلال عام ١٩٥٩ تم تكثيف الجهود وتم تنفيذ اصلاحات كان لها الاثر الاكبر فى تطوير هذا النطام ورفع كفاءته وتحقيق اهدافه فى الاقتصاد و الاجتماع والتربية ، حيث فى الاقتصاد حدث التصدير والتصنيع وفى الاجتماع حدثت الوحدة بين المجموعات العرقية ، وفى التربية تم بناء نظام تربوى يمهد لمواجهة الحاجات السياسية والاجتماعية وكان دور التعليم العالى تغيير النموذج التربوى (٦٢).

وذلك بتحقيق اداء عالى مستمر ومتصل ، وسرعة تحسين الرؤية والقيادة ومعرفة دور التعليم فى المجتمع والاقتصاد .وقد ابتكرت الامتياز او التميز التربوى ووضعت سنغافورة التعليم اولوية مركزية و تم التقاء صانعى القرار السياسى والاقتصادى والتعليم وراسمى السياسات التعليمية والاقتصادية معا وعملوا معا وتم تحديد الاهداف بشكل واضح وتم الالتزام بالمعايير الأكاديمية فى المقررات والمناهج ، وتم الاستعانة بمدرسين ذى جودة عالية ، وبناء قدرة المديرين فى التعليم والتدريب والممارسة وتحقيق

الوعى الكونى وتحسين المعايير ، والمعادلة الصعبة ان كل ذلك تم فى ظل قدرة وسلطة مركزية قوية وقادرة على الفعل واعتمدت المحاسبية والشفافية واعتماد القيم العالمية . meritocratic values . وحققت سنغافورة العدالة والمساواة واستندت الى نموذج اعتمد على القوى العاملة والحاضر والمستقبل وربط التعليم بالعمال والعمل واحتياجات سوق العمل (٦٣).

واعتماد الجودة النوعية وادارة الجودة فى التسعينيات من القرن الماضى . وتم الاندفاع نحو التفوق فى منتصف الثمانينيات من القرن الماضى ، حيث أوصى تقرير اللجنة الاقتصادية ١٩٨٦ بان لا يقتصر التعليم واسع القاعدة على تطوير الفرد بكامله ، بل يتعدى ذلك ايضا الى تطوير المجتمع بكامله ، واعتمدت سنغافورة نظام الجدارة معيارا للمكافأة والترقى ، واستخدمت امتحانات الكتاب المفتوح فى التقويم ، والتعليم فى موقع المشروع والتعليم النشط ، كما ادخلت سنغافورة التربية الاخلاقية ضمن المنهج الدراسى . بالاضافة الى استخدام تقنيات المعلومات فى التعليم والتعلم وبيان كيفية تغيير دور المعلم من خلال استخدام التقنية وتحديد حجم التدريب وكيفية تعزيز فن التعليم عن طريق التقنية ، دون ان تتحكم التقنية فى الانسان ودون ان تلغى دور المعلم والحفاظ على اللمسة الانسانية التى لا يمكن للتعليم الاستغناء عنها ، وتحديد احتياجات الطلاب من التقنية ، وكيفية اكسابهم المهارات اللازمة لاستخدامهم التقنية وتحديد اشكال التعليم الذى يستخدم التقنية وتقويم نتائج التعليم باستخدام التقنية . كل ما سبق جعل طلاب سنغافورة فى القمة فى الاختبارات الدولية للعلوم والرياضيات (٦٤) T.miss اعوام ١٩٩٥،٢٠٠٣ .

ويتسم التعليم فى سنغافورة بالمرونة وبسرعة التكيف للاحتياجات المتغيرة – كما يذكر ابراهيم المحيسن – وترفع سنغافورة شعار ان الدولة التى لاتدرك ان المعرفة هى اليوم العامل الأكثر أهمية للانتقال من التخلف الى التطور ومن الفقر الى الغنى ، ستجد نفسها حتما على هامش مسيرة التقدم . والمرونة المشار اليها تعكس الحرية التى يتمتع بها الطلاب فى سنغافورة حيث تسعى الدولة الى مساعدة الطلبةعلى اكتشاف مواهبهم واستغلال طاقاتهم بافضل شكل ممكن . ويعتمد نظام التعليم على معاهد متطورة تقوم على التنافسية العالمية ، و يكون النظام التعليمى اساتذة اكفاء تجهيزات وبنية تحتية متطورة وهذه المرونة تمكن الطلاب من توظيف كامل طاقاتهم وامكاناتهم والملمح الرئيسى هنا ان المساواة equity والريادة والتنافسية والابداع والابتكار والشفافية والمحاسبية والمناهج عالية الجودة ، وارتفاع معدل سنوات التمدرس حيث يلقي كل طفل على الاقل عشر سنوات من التعليم (٦٥).

وعن الجامعات فى سنغافورة ، فقد حققت تميزا كبيرا جعلت سنغافورة مركزا دوليا للتعليم ، وذلك لان تقوية المعاهد متعددة التقنية وتدعيمها كان له الاثر الايجابى ، كما ان مضاعفة الامكانية الاستيعابية للدراسات العليا والعمل على جعل جامعة سنغافورة عالية المستوى ، واستحداث استراتيجيات تعليم وتعلم ، تتسم بالابداع وادخال خاصية لتطوير المواهب وبرامج البحوث الجامعية لما

قبل التخرج ، كل ذلك اسهم فى رفع جودة الجامعات فى سنغافورة ، وهناك اربع جامعات وطنية فى سنغافورة (يعنى جامعة وطنية لكل مليون تقريبا) وحتى جامعة سنغافورة الوطنية (nus) ، وجامعة تانيانغ للتكنولوجيا (ntv) ، وجامعة سنغافورة للادراة (smv) ، وجامعة سنغافورة للعلوم التكنولوجية (sutv) لاحظ ان معظم الجامعات تركز على التقنية والتكنولوجيا والادارة وتجدر الاشارة هنا الى ان هذه الجامعات تستقطب اكبرعدد ممكن من الطلبة الدوليين واقل من ٢٥% من الطلبة المتخرجين من التعليم الثانوى هم الذين يستطيعون الالتحاق بالتعليم الجامعى ، حيث هنا ٦ سنوات تعليم ابتدائى و ٤ الى ٥ سنوات تعليم ثانوى ثم ٢ سنة كلية متوسطة او كليات البوليتكنيك او معاهد التعليم الفنى .

والتعليم الجامعى فى سنغافورة جعلها لاعب كبير على – الرغم من صغرها – فى المعرفة والاختراع والابتكار والاقتصاد العولمى . فقد تميز بتطور المناهج وعصريتها وتطوير طرق التدريس وإعداد الأساتذة ، وهذا جعل الطلاب السنغافوريين يحتلون المراكز المتقدمة ويحصدون الجوائز فى المسابقات الدولية للعلوم والفنون والرياضيات ، ويفوز السنغافوريون سنويا بالاوليمبياد الدولى للرياضيات والكيمياء والفيزياء ، ويحتل الطلبة المرتبة الاولى من ٤٥ دولة فى دراسة العلوم والرياضيات التى ترعاها الرابطة الدولية للتقويم والتطوير التربوى(٦٦).

واحتلت جامعة سنغافورة الوطنية المرتبة الثانية عن افضل خمس جامعات فى اسيا . وتتبنى سنغافورة شعار امة متعلمة . وتعتمد سنغافورة فى تمويل التعليم الجامعى على نظام القروض الطلابية بالاضافة الى اعتماد نظام المنح الدراسية .

ويمكن الخروج بنتيجة مؤداها ان هذا التميز والتفوق السنغافورى فى التعليم والتعليم الجامعى – الذى انعكس اثره على مضاعفة متوسط دخل الفرد خلال اربعة عقود حوالى ٨٠ ضعف – انما يعود الى مرونة هذا النظام واشاعة جو من الحرية لدى الطلاب والاساتذة والإدارة حيث يتم الانفتاح على العالم وبمهارة تستحق الوقوف عندها استطاعت سنغافورة ان توازن بين المصلحة الوطنية والحفاظ على الهوية والانفتاح على الاخر دون تشنج ودون رفع شعارات طنانة مفرغة من مضمونها ، حيث استطاعت ان توظف هذا الانفتاح وهذه الحرية فى تحقيق المصلحة الوطنية بل وتحقيق هذا النجاح الباهر لسنغافورة فى القطاعات المختلفة وهذا ما جعل الولايات المتحدة الامريكية ودول اخرى تسعى لمعرفة اسرار التفوق السنغافورى خاصة فى مجال التعليم وتفوق طلابها فى الرياضيات والعلوم ، والسعى نحو الاستفادة من التجربة السنغافورية فى التعليم والمناهج وتطوير طرق التدريس واعداد الاساتذة المتمكنين . بل جعل اوباما الرئيس الامريكى يجعل استراتيجيته للتعليم هى الابداع والابتكار والريادة (٦٧). Innovation creativity , entreprenevrship وذلك لاستعادة القدرة التنافسية العالمية . global competitiveness race to the top

المحور الرابع

(واقع الحرية الاكاديمية فى الجامعات المصرية)

تمهيد :

تجدر الاشارة فى البداية الى ان الدراسة الراهنة سوف تستند إلي الدراسات السابقة التى تناولت الحرية الاكاديمية فى الجامعات المصرية والتى تناولت الحرية الاكاديمية لدي لطلاب والاساتذة والادارة وسوف تعتمد عل نتائج الدراسات الميدانية التى اشتملت عليها الدراسات السابقة .

وهنا يأتى توظيف الدراسات السابقة فى الموضع المناسب كما يتضح سبب وعلة اختيار الدراسات السابقة والتى تتناسب مع اهداف ومقاصد الدراسة الرهنة ، وسوف يتم اعتماد نتائج تلك الدراسات للبناء عليها وذلك لثقة كاتب هذه السطور فى تلك الدراسات التى اختارها بعناية والتى اتضح مصداقيتها وموضوعيتها وعلميتها وتمكن اصحابها ورصانتهم فى معالجة دراساتهم .

وعن واقع الحرية الاكاديمية فى الجامعات المصرية ، ففى البداية تلزم الاشارة الى ان الدراسات التى تناولت قضية الحرية الاكاديمية واستقلال الجامعات اجمعت على ان هناك ضعفا ملحوظا في استقلال الجامعات وفي حريتها الأكاديمية وهذه الدراسات تشمل دراسة البنك الدولى و دراسة عبد الناصر محمد رشاد ودراسة محمد احمد عبد الدايم واحمد غنيم ودراسة عادل السيد الجندى ودراسة سعيد اسماعيل على ودراسة يزيد عيسى السورطى ودراسة كمال نجيب ، وبعض هذه الدراسات استندت الى هذه النتيجة من خلال المسح الميدانى داخل الجامعات المصرية وهذه يؤكد مصداقية هذه النتيجة .

ولنبدأ اولا بما جاء فى دراسة البنك التى جاءت على هيئة تقرير لمراجعة سياسات التعليم العالى فى مصر ، وهذه الدراسة لها من الوثوقية ، انها جاءت بعد انعقاد المؤتمر القومى لاصلاح التعليم العالى فى مصر ٢٠٠٠ ، وجاءت بناء على طلب من رئيس الوزراء المصرى انذاك احمد نظيف . واوضحت دراسة البنك التى نشرت عام ٢٠١٠ ان هناك اطارا قانونيا جامدا يحكم النظام التعليمى ويحكم سياسات التوظيف والترقية كما ان وزارة المالية هى التى تخصص ميزانية الجامعات .

ولا تملك الجامعات حرية التصرف فى نقل الموارد من بند إلي بند ، وهذا يؤثر بالسلب على كفاءة الجامعة . كما انه لا توجد صلة بين مخصصات مؤسسات التعليم العالى من الميزانية وادوار كل مؤسسة واحتياجاتها . وتمارس وزارة التعليم العالى رقابة شديدة على العمليات اليومية البسيطة وفى طلبات الصيانة وحتى طوابع البريد . (ومما يؤكد ذلك ان كاتب هذه السطور قام بشراء كتب لكلية التربية التي يعمل بها من دار المعرفة الجامعية بالاسكندرية وكذلك دار الكتاب الجامعى وذلك من معرض الكتاب القاهرة فبراير عام ٢٠١٥ وذلك بامر توريد ، ولم يصل الشيك إلي دار المعرفة الجامعية الا بعد شهر يوليو من الكلية لجهة الشراء وذلك بسبب عدم وجود طوابع بريد لارسال الشيك

الى دار المعرفة الجامعية بالاسكندرية ، ويتأخر الشيك حوالى اربعة شهور لعدم وجود طوابع بريد بالكلية وتعقيد الإجراءات الروتينية والبيروقراطية القاتلة لشراء طوابع البريد . ويعانى التعليم الجامعى ومؤسساته من المركزية المفرطة على النظام وانعدام الكفاءة . واشار تقرير البنك الدولى ان مشروع تطوير التعليم العالى كان له ثلاثة أهداف

١- زيادة استقلال الجامعات .

٢- السماح بتوحيد الكليات التكنولوجية وتشكيل هياكل للحوكمة .

٣- انشاء هيئة قومية لضمان جودة التعليم والاعتماد .

وقد تحقق الهدفان الثانى والثالث ولم يتحقق الهدف الاول المتعلق بزيادة استقلال الجامعات . واشار التقرير الى انه لا يوجد تحديد دقيق وملموس للمؤسسات الهادفة للربح وغيرها ، والقانون ٤٩ ل ١٩٧٢م يبين ان الجامعات الحكومية لها شخصية اعتبارية ، ولكنها تعامل اساس على انها اما هيئات حكومية او مؤسسات تخضع لرقابة الدولة . وخلص التقرير الى ان نظام التعليم العالى المصرى لا يخدم جيدا الاحتياجات الراهنة ، وان لم يحدث اصلاح واسع النطاق فسوف يحول دون التقدم الاقتصادى والاجتماعى فى مصر [٦٨].

وتأتي دراسة احمد محمود الزنفلى عن استقلالية الجامعة وحريتها الأكاديمية رؤية نقدية في ضوء قانون تنظيم الجامعات لتبين أن القانون يمنح المجلس الأعلى للجامعات سلطات واسعة للغاية مما يضعف استقلالية الجامعات ، وهناك مواد فى القانون رقم ٤٩ ل ١٩٧١ تظهر المركزية الشديدة فى ادارة التعليم الجامعى خاصة المواد رقم ١٤ ، ١٦ ، ١٧ ، ١٩ . وما جاء فى القانون من مواد تؤكد على استقلال الجامعات المصرية ، ليس له وجود فى الواقع ، وهى مجرد حبر على ورق . وتضيف الدراسة ان الاعتماد على التعيين كوسيلة لاختيار القيادات الجامغية ، يحمل ضمنا ضعف ثقة فى اهلية اساتذة الجامعات فى اختيار قياداتهم ، وكذلك هناك شروط معقدة ومانعة للترشيح للاتحادات الطلابية ، وتستدل الدراسة على ضعف الحريات فى الجامعات الى ما ذهب اليه محمد نبيل نوفل (١٩٩٢) وفايز مراد مينا (٢٠٠١) وسيف الاسلام مطر (٢٠٠٧) ومحمد ابو الغار (٢٠٠٦) وحامد عمار ومحسن يوسف (٢٠٠٦) حيث اتفقوا على ان المناخ العام فى الجامعات المصرية يحتاج الى مزيد من الحريات ويذكر محمد احمد عبد الدايم واحمد نجم ان كافة سلطات وصلاحيات ادارة التعليم الجامعى متمركزة فى يد الوزير [٦٩].

اذا كان ما سبق يتناول واقع الحرية الاكاديمية فيما يتعلق بالادارة الجامعية ، فإنه من دواعى استكمال الصورة وقبل ورصد واقع الحرية الاكاديمية لدي الطلاب في الجامعات المصرية استنادا الى نتائج الدراسة الميدانية التى وردت فى دراسة عادل الجندى تجدر الاشارة الى ما جاء فى دراسة عادل السيد الجندى عن احمد صيداوى ٢٠٠٢وعدنان مصطفى ١٩٩٩ ، وسعيد اسماعيل على (١٩٩٥-

٢٠٠٠) وضياء زاهر ٢٠٠٤ حيث ذكر هؤلاء بشكل عام ان التأمل فى الواقع العربى يلحظ غياب الديموقراطية الحقة فى المجتمع العربى والاكاديمي على وجه الخصوص حيث يذكر عدنان مصطفى ان الجامعات العربية جاء تكوينها على صورة مهجنة لبعض جامعات الغرب ، وتعانى من ثبات يكاد يقترب من صمت القبور ، وتسير لترسيخ الاستعمار الفكرى والتشكيك باصول الحضارة العربية الاسلامية وتدعو من وراء ستار إلي المدنية والعلمانية التى تدعو بدورها الى تمرد على الاصول الحضارية الاسلامية من خلال بث الحوارات الفكرية التى تحقق هذا التشكيك ومحاولة ضياع الهوية الحضارية لعروبتنا واسلامنا وازدراء الدعوة الى الوحدة العربية والامة الواحدة من خلال مقررات اكاديمية ومحاربة تعريب العلوم وازدراء كل ما هو عربى واسلامى ، وترسيخ التبعية الفكرية للغرب ، وفسخ المجال لقوي سياسية وطنية شابة تحررية الظاهر واستعمارية الباطن لتضليل الجماهير العربية عن ترسيخ مسارها الحق نحو محاربةالفقر والجهل والمرض وبناء الذات وتحقيق الوحدة التى يحاربون هم من اجل تحقيقها فى الاتحاد الاوربى والتكتلات الغربية المختلفة ، وينكرونها علينا وكذلك شغل الباحثين الاكاديميين العرب بمسائل نظرية بعيدة التطور التقنى العلمى ويزيد الصورة وضوحا ما أورده عادل السيد الجندى عن احمد صيداوي انه من اهم مظاهر التخلف فى الوطن العربى تخلف الجامعة والتى ليست الا صورة لمدرسة للتعليم الجامعى يمارس فيها التعليم بواسطة الحفظ والتلقين ودراسة الكتب الكلاسيكية ويضيف عادل السيد الجندى ماا يذكر سعيد اسماعيل انه نظرا لانعدام الحرية الاكاديمية فلقد اصبح التعليم فى الجامعات تعليم تلقينيا بدلا من ان يكون تعليما يعتمد على النقاش والنقد الموضوعى والحوار الفكرى من الطلاب والاساتذة ، وهذا ينعكس على سلبية الطلاب وتعيتهم وافتقادهم الثقة بالنفس وعدم استقلالية الفكر عدم الشعور بالندية الشعور بالدونية . ويضيف سعيد اسماعيل على فى دراسة فرعية –كما –كما يذكر عادل السيد الجندى – ان نظامنا التعليمى الجامعى لا يوفر الكثير من مظاهر الحرية الاكاديمية للطلاب وينتقل عادل السيد الجندى الى ما ذكره ضياء زاهر عن سلبيات انتقصت من وضع الحرية وديموقراطية التعليم ، والتى ذكر منها : الزامية التعليم من ناحية وعدم اتاحة التعليم العالى لشريحة كبيرة من ابناء الوطن وذلك لقصور الامكانات المالية والفنية والبشرية ، وعدم توافر العدد الكافى من المدارس والجامعات وشيوع ثقافة الذاكرة ، وضعف التعليم وعدم ديموقراطيته ، واساليب تدريس تقليدية وفنيات تقويم ذات فاعليات وعوائد ضعيفة ، وتقلص وتلاشى الانشطة الجامعية التى تكون شخصية الفرد وملامحها [٧٠].

وبعد هذا الاستعراض تجدر الاشارة هنا الى ان يزيد عيسى السورطى قد ذكر بشكل اجمالى مجموعة من المشكلات التى يعانى منها واقع الحرية الاكاديمية فى الجامعات العربية بشكل عام والتى ذكر منها غموض معنى الحرية الاكاديمية ، حيث ذكر السورطى ان نتائج دراسة اجريت لتحديد مفهوم الحرية الاكاديمية لدى اعضاء هيئة التدريس فى احدى الجامعات العربية ، اظهرت ان ٦٩,٦% من

افراد العينة رأوا ان مفهوم الحرية الاكاديمية غير محدد ولا واضح لهم ، وان ٨٠,٤% منهم يمارسون الحرية الاكاديمية وفقا لاجتهاداتهم الشخصية وهذا يدعو إلي القلق الشديد على تردي الوضع القائم. واشار السورطى الى ان هناك ضعف لحرية الاستاذ الجامعى فى البحث العلمى والتدريس ، وهذه نتيجة منطقية لعدم وضوح وغموض مفهوم الحرية الاكاديمية عند حوالى ثلثى هيئة التدريس كما ان اكثر من ٨٠% منهم يمارسون الحرية الاكاديمية بلا معايير ولا وعي باطار قانوين يوضح ويحدد هذه الحرية الأكاديمية . ويضيف السورطى ان وضع الحرية الأكاديمية الضعيف هذا عند الاستاذ ينعكس على الطالب .

كما ان هناك تسلط ادارى جامعى وبيروقراطية تحكم مسيرة العمل بما يعيق هذه المسيرة . والمشكلة الكبيرة هى اختفاء الحرية الاكاديمية من قوائم اهداف الجامعات العربية ، وأخيرا رصد السورطى ضعف الحرية الاكاديمية لدى الطالب والتى سوف تزداد وضوحا فى الاستعراض التالى لنتائج دراسة عادل السيد الجندى حول مفهوم الحرية الاكاديمية لدى طلاب الجامعة ، تلك الدراسة التى تعد من اهم الدراسات فى هذا الصدد والتى لو لوثوقيتها سوف تعتمد الدراسة الراهنة على نتائجها . وقد استهدفت الدراسة الميدانية التى تضمنتها الدراسة التعرف على مساحة الحرية الممنوحة وادراك طلاب كلية التربية بجامعة الإسكندرية نحو ممارسة أبعاد الحرية الأكاديمية داخل حرم جامعة الاسكندرية .

واستهدفت الدراسة معرفة المعوقات التى تحول دون ممارسة وحصول الطلاب على حريتهم الاكاديمية . وقد استعانت الدراسة لتحقيق هدفها ببناء استبانة موجهة لطلاب الجامعة بصفة عامة – بعد حذف وابدال وتعديل وإضافة بعض فقراتها . وقد غطت الاستبانة ستة محاور هى – حرية الطلاب فى ممارسة النواحى التنظيمية والاتصال بالمسئولين وقد افرد لها عشر فقرات لتخطيطها .

– حرية الطلاب بالتفاعل والمشاركة داخل قاعات المحاضرات والانشطة وقد افرد لها عشر فقرات لتخطيطها .

– مساحة الحرية الممنوحة للطلاب للعبير عن ارائهم وافكارهم من خلال الوسائل المتاحة وقد خصص لها اربع فقرات .

– درجة شعور الطلبة بالارتياح فى التمتع ببعض الخدمات التى تقدمها الكلية والجامعة لهم وافرد لها خمس فقرات .

– مساحة الحرية التى يتضمنها قانون تنظيم الجامعات وعبرت عنها فقرة واحدة .

– تقبل الطلاب للنقد وشعورهم بالحرية الممنوحة لهم وخصص له فقرتان .

وكان مجمل للستة محاور ٣٢ فقرة وكانت الاستجابة تتم وفقا لمقياس ليكرت الخماسي المتدرج (كبيرة جدا (٥) ، كبيرة (٤) ،متوسطة (٣) ، قليلة (٢) ، نادرة (١))

وقد بلغ عدد العينة من الطلبة والطالبات ٤١٥ مثلت التخصصات العلمية والادبية وبعد المعالجة الاحصائية لاستجابات افراد العينة باستخدام البرنامج الاحصائى spss\pct بحساب المتوسطات والانحرافات المعيارية . واستخدام اسلوب t.test لمعرفة الفروق ذات الدلالة الاحصائية بين افراد العينة فى التخصصات العلمية والادبية وقدم الباحث بعد هذه المعالجة النتائج وقدم تفسيرا لهذه النتائج والتى خلصت اجمالا فى رصد فروق ذات دلالة احصائية بين الطلبة والطالبات فيما يتعلق بالمواقف والقضايا التعليمية . ذلك نظرا لاختلاف حقيقة الطالبات عن الطلاب وكذلك بين التخصصات الادبية والعلمية فى بعض المواقف . وكانت المواقف معبر عنها فى ٣٢ موقف غطت محاور الاستبانة الستة.

ومن اللافت للنظر ان النتائج لم تسفر عن فروق ذات دلالة احصائية بين متغيرات الدراسة لاربع (بنين – بنات– علمى – ادبى) وكان هناك تدنى متوسطات الاستجابات فى الموقف (٣٠) المتعلق بقانون تنظيم الجامعات وما جاء فيه فيما يتعلق بممارسة الحرية الاكاديمية والشخصية بأبعادها .وقد فسر الباحث هذا بان الطلبة لا يعرفون ما يتضمنه القانون اساسا من بنود ومواد ، حتى تلك التى تختص بتنظيم حياتهم الجامعية والدراسية ، ومن ثم فانهم لم يتطلعوا على هذا القانون ، ولم يسبق لهم تناول مواده وبنوده بالدراسة او الاطلاع حتى اولئك الطلاب الذين هم ضمن الاتحادات الطلابية والاسر واللجان المنبثقة منها .

ولعل هذه نتيجة المتعلقة بالقانون تغنى عن ما سوف ياتى بعدها من مواقف وعبارات فى المحاور الستة ، لان القانون والمعرفة به هو الذى يحدد ويشكل وينظم باقى محاور وانشطة وفعاليات ممارسات الحرية الاكاديمية . وهذا ما يؤكد على صحة ماتم رصده والاشارة اليه من ان هناك ضعف ملحوظ وبارز لدى الطلاب فيما يتعلق بممارسة الحرية الاكاديمية .

هذا وقد اختتم الباحث نتائج دراسته والتى جاءت مفصلة ومفسرة بشكل واضح ، بقوله انه يتفق تماما مع قول جيمس ماكوش بانه مع الحرية الاكاديمية للطالب الجامعي ، ولكنها الحرية التى ينظمها القانون والاعراف الجامعية ، وانه ليس مع التساهل والقاء الحبل على الغارب ، وانه مع حرية الطالب فى اختيار دروسه ومجالات الانشطة الجامعية ، ولكنها يجب ان تكون ضمن حدود وخطوط محددة تحديدا دقيقا ، وان الجامعة ليست مكانا للدروس والاطلاع فقط ، وان نهوض الجامعة بمهمة التعليم والبحث العلمى يعفيها من اى واجب اخر ، فالحقيقة غير ذلك ، فالجامعة ليست غرفة صفية فحسب ، ولكن الجامعة مكتبة وقاعات ومحاضرات ومعامل و ملاعب وزيارات ورحلات ميدانية علمية وترفيهية ، ومجلات وانتخابات حرة ، وندوات علمية ولقاءات ثقافية واسر جامعية ومشروعات علمية [٧١]

مما سبق يتضح ان الواقع يشير الى ضعف فى الحرية الاكاديمية بكل عناصرها اساتذة وطلاب وادارة .

المحور الخامس

"الحرية الاكاديمية بين مصر وسنغافورة"

تمهيد :

بعد استعراض واقع الحرية الاكاديمية فى مصر " وذلك فى المحور الثالث من الدراسة الراهنة " واستعراض التجربة السنغافورية فى هذا الصدد "وذلك من خلال المحور الرابع من الدراسة الراهنة" يأتى هذا المحور من الدراسة لمقابلة بين التجربتين ومحاولة كشف عن وجود اوجه التمايز والاختلاف والتشابه بين التجربتين . وهنا يؤكد الباحث على ان سنغافورة كدولة صغيرة تكاد تمثل احد محافظات مصر وتأتى كنموذج يقترح ان يحتذى به فى كافة المحافظات ، وذلك من خلال تبنى كل محافظة فكرة تطوير نظامها التعليمى بما يتلائم مع ظروف وعوامل وإمكانات وجغرافية بشرية كل محافظة فى ظل تنوع يراعى اوجه التمايز ليكون فى النهاية وحدة ثرية لنظام تعليمى متطور يعتمد لوحدة فى التنوع والتنوع فى عناصر منظومة يكسب الثراء ويحقق تدعيم للوحدة والاتساق ، وفى النموذج السنغافورى الصغير دليل على التغلب على الاختلافات العرقية والسلالية ، والضعف الملحوظ فى الموارد الطبيعية . وهذا يدعو الى التأكيد على ما بدأت به الدراسة الراهنة من ذكر ان الارتقاء فى الممارسات المجتمعية تتحقق عندما ينشط النسق المعرفى والفكرى والثقافى للمجتمع ، ويتسع بوصفه اهم الدوائر المؤثرة فى استمرار المجتمعات وتطورها واستقرارها وفتوحات الزمن المعرفى الراهن بتنوعات انجازاته المتجددة تتطلب اشاعة الحرية التى تحقق الانجاز والابداع والتجدد الذى يتطلب ان يعرف المجتمع نفسه ويؤسس ذاته ويصنع نفسه فى سياق ادراك دائم لاهمية الحرية وتحرير العقل الفردى وبالتالى تحرير العقل الجمعى (وذلك كما يذكر فوزى فهمى فى مقدمته المشهورة لسلسلة مكتبة الاسرة).

المقارنة بين التجربة المصرية والتجربة السنغافورية فى مجال الحرية الاكاديمية :

اذا نظرنا اولا الى مصر يلاحظ انها تزيد عن عشرين ضعف عن سنغافورة سكان ، ومساحة تزيد عن عشرة اضعاف سنغافورة ومن حيث قدم الحضارة والتحضر فانها تسبق سنغافورة بمراحل وذلك قبل ستينات القرن الماضى والدليل ان رئيس وزراء سنغافورة (لى كوان يو) بكى فى خطابه عشية الانفصال عن ماليزيا حزنا على الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية والجضارية التى كانت متردية مكان الماليزيون يستحمون فى العراء بينما كان سكان القاهرة يعيشون قى مستوى حضارى راق ، وكان رئيس الوزراء الطل الذى بكى خشية ان يسبب الانفصال عن ماليزيا زيادة فى تدهور الاوضاع و لكن هذا الرجل استطاع خلال اقل من اربع عقود ان يقبل التحدى ويعمل بجد حتى استطاع مع بداية تسعينيات القرن الماضى ان يجعل من ماليزيا نموذجا للتفوق والحذوة على المستوى الدولى تستفيد منه فى بعض جوانب بخاصة الدول الكبرى ومقابلة اوضاع مصر الاجتماعية الاقتصادية التعليمية الان بالاوضاع فى سنغافورة تشير الى اننا لكى تصل الى المستوى السنغافورى التى هى عليها الان يحتاج

الى سنة ٢٠٠ اذ اسرنا فى مسيرتنا بهذه المعدلات البطيئة والمتعثرة فى طريق الاصلاح وهذا ما يدق ناقوس الخطر ويدعو الى استحضار المصلحة الوطنية العليا من القادة والزعماء والصفوة فى كل قطاع واستلهام وطنية (لى كوان يو) الذى لم يشغل نفسه بالشعارات ولا المماحكات الكلامية ولا المعارك السياسية لكنه اتجه الى هدف وهو رفع سنغافورة الى مرتبة التميز فى كل مجال ولإخلاصه لهدفه حقق المعجزة ، فلا بد اولا من التركيز على عنصر الاخلاص الوطنى واعلاء مصلحة الوطنية وتحقيق رفاهية المجتمع على كل تطلعات شخصية و مكاسب سياسية او زعامة وهمية ، اذ ان الزعامة الحقيقية تتمثل فيما يحققه الزعيم لشعبه ومجتمعه . ومن الطريف ان ابن رئيس الوزراء الذى حكم سنغافورة اكثر من ثلاثين عاما وحقق لها المعجزة ، قد كان رئيس للبنك المركزى السنغافورى وتولى رئاسة الوزارة عام ٢٠٠٥ م نظرا للكفاءة والجدارة التى تحتاج لها الدولة فى مجال الاقتصاد ، وليس لانه ابن (لى كوان يو) . فالقضية ليست محاورات بيزنطية عقيمة وفلسفات كلامية وادعاءات سياسية رخيصة وانما الذى يحكم فى النهاية الجدارة والكفاءة والاهلية والخبرة بغض االنظر عن التعلق بقضايا كلامية تتعلق بالتوريث والتغنى بالديموقراطية شكلا والبحث عن مساجلات وانتصارات فى معارك شخصية وهمية لا تتعدى دائرة الاشخاص الذين لا يعلون مصلحة الوطن والمواطنين على مصالحهم الشخصية . والعبرة هنا بالمضمون والهدف والمقصد وليس بالشكل والشعارات الجوفاء المفرغة من المضمون والتى تظهر مالا تضمر.

أدركت سنغافورة ان التعليم هو المفتاح والرافعة التى من خلالها يتحقق للمجتمع التنمية بكافة أشكالها فاتجهت الى بناء نظام تعليمى متميز واكدت على التعليم التقنى والتكنولوجى واسست معاهد فنية ذات مستوى عال وكليات تكنولوجية وحتى الجامعات الوطنية الاربع غلبت عليها الصبغة التكنولوجية والتى تتماشى مع مجتمع المعرفة الراهن والاقتصاد القائم على المعرفة . ولجأت الى التعليم بوصفه قوة الدفع الاستراتيجية الرئيسية من خلال تبنى سياسة الجودة فى التعليم وكانت اهداف النظام التعليمى تتعلق بتحقيق الاقتصاد القائم عى المعرفة والتكنولوجيا والاهتمام بالتقنية الحديثة واستخدامها فى التعليم . ورفعت سنغافورة شعار امة متعلمة وانتهت سنغافورة من قضية الامية التى تعد اكبر معوق فى طريق التنمية التى هى فى النهاية توسيع الخيارات امام البشر اى تحقيق الحرية وتعدد الاختيارات .

واتسم النظام التعليمى بالمرونة . وبمقابلة ذلك بالحالة المصرية يلاحظ ان النظام التعليمى لا يحقق ولا يرتبط بمتطلبات سوق العمل ولا يتمتع بالجودة والكفاءة اللازمة لاحداث النهضة الاقتصادية المطلوبة ، كما ان المصريين فى معظمهم سلالة واحدة وليس لدينا مشكله اعراق متعددة ، ومع هذا لم يتم استثمار جوانب القوة هذه فى تحقيق وبناء نظام تعليمى متميز . وهنا يمكن القول ان لدينا كلام كثير عن الحرية الاكاديمية ولكن فى مستوى الممارسة يظهر الضعف الذى اشارت اليه الدراسات

الميدانية ، وفى سنغافورة لا تجد كلاما كثيرا عن الحرية الاكايمية ولكن تجد الممارسة تؤكد على هناك حرية اكاديمية بدليل تحقيق الجدارة والتفوق للنظام التعليمى واحتلال الجامعات السنغافورية القمة فى الجامعات الاسيوية بل تحتل المراكز المتقدمة على المستوى الدولى والعالمى . ولعل تفسير ذلك من الجوانب السياسية والعوامل الثقافية والاقتصادية والحضارية يؤكد على ان القضية قضية تبنى القيادة السياسية والرموز الثقافية والاقتصاديون رسم السياسات التعليمية والتوجه نحو مصلحة المجتمع السنغافورى والمواطن السنغافورى بغض النظر عن التحزلق وتزيين القول حول المركزية وحتمية التغيير والتطوير فالعبرة هى تحقيق الهدف وليس التغنى بالوسائل وصرف الجهود والسين فى الاختلافات حول هذه الوسائل وتضييع الهدف الاسمى. والتعليم الجامعى فى سنغافورة هو قاطرة تغيير وتطوير وبناء النظام التربوى بل والنظام الاقتصادى وتحقيق الانسجام والتوافق والترابط بين الاعراق المختلفة والسلالات المتعددة . وقضية اخرى هى قضية عدم الخوف من الانفتاح غلى الاخر والتفاعل مع العولمة والحفاظ على الهوية والاهتمام بالتربية الاخلاقية ، لكل هذا نجده فى اجتذاب مؤسسات التعليم فى سنغافورة للطلاب المتميزين دوليا ، وهذا نسق صدارة فى الاقتصاد حيث هناك العديد من الشركات متعددة الجنسيات والتى تلعب دورا هاما فى تحقيق النهضة والتنافسية الدولية لدولة سنغافورة ، وهذا ما لا تجده لدينا فى مصر ، حيث نجد ان نظامنا التعليمى يعانى من تنوع لا تشمله وحده تضمن ان يصب هذا التنوع فى صالح المجتمع المصرى والاقتصاد المصرى فهنك التعليم الخاص والحكومى والتعليم الاجنبى وكرنفال من الجامعات والمدارس المتعددة والخاصة ،ولا يوجد بين هذه لمؤسسات قاسم مشترك يحقق المصلحة ويعود على المواطن المصرى بالنفع والتطوير وهذا يعنى غياب الرؤية لدى اصحاب هذه المؤسسات وغياب الحس الوطنى واهمال المصلحة الوطنية العليا العامة والتركيز على المصلحة الذاتية الخاصة . وفيما يتعلق بمخصصات التعليم فى سنغافورة فإن مجمل الناتج القومى فانها تبلغ حوالى ٣% واكثر من ٥% من اجمالى الناتج المحلى فى عام ٢٠٠٧ بلغت مخصصات التعليم من موازنة الحكومة ١٥،٢% ، اما فى مصر فانها تبلغ نسبة تتضاءل امام النسبة فى سنغافورة ، وهذا يفسر ان التعليم الجيد لا بدله من اموال للانفاق عليه وهذا يفسر جودة التعليم فى سنغافورة وتدينه فى مصر .

فى سنغافورة يلاحظ ان الذى يرسم السياسة التعليمية ليسوا المختصين بشؤون التعليم فقط ولكن يتم ذلك بمشاركة الاقتصاديين والسياسيين وهذا يؤكد على اهمية التفكير المنظمومى والنظرة الشمولية للمجتمع فلا انفصال بين ما هو تعليمى وما هو اقتصادى وما هو اجتماعى ، فكل مكونات المجتمع عناصر تتفاعل معا ويؤثر بعضها فى بعض . فى سنغافورة الاهداف التعليمية واضحة والجميع يسعى نحو تحقيقها باقتناع وايمان ، اما لدينا فى معرفة الاهداف التعليمية غيرواضحة ولا يوجد اتفاق فى الممارسات نحو تحقيق هذه الاهداف اداء التعليم فى سنغافورة عالى ومستمر فى التحسين والاسراع

فى تحقيق هذا التحسين اما فى مصر فالاداء كما تظهر المؤشرات دون المستوى الذى يجب ان يكون عليه التعليم المصرى .

دور التعليم فى المجتمع والاقتصاد واضح لدى القيادة فى سنغافورة ، ولكن فى مصر ينظر الى التعليم على انه خدمة وعبء على موازنة الدولة . فى سنغافورة هناك ابتكار للتميز التربوى والامتياز وهناك التزام بالمعايير الاكاديمية فيما يتعلق بالمقررات الدرسية والمناهج واعداد المعلمين هناك يتم بجودة عالية . وهذا ما نفتقده فى تعليمنا المصرى .

ويتميز التعليم فى سنغافورة بسرعة التكيف والاعتماد على المحاسبية والشفافية ونظام الجدارة ، واعتماد امتحانات الكتاب المفتوح التى تقضى على عملية الحفظ والتلقين وترقى بالتعليم الى مستوى قيمة التفكير الابداعى والخلاق وحل المشكلات .

– يعتمد التعليم فى سنغافورة على الجودة النوعية للتوجه نحو الاقليمية والعالمية وهذا ما لا وجود له فى التعليم المصرى .

– يعتمد التعليم فى سنغافورة على تقنيات المعلومات والاتصالات ، وهذا ما نفتقده فى نظامنا التعليمى فى مصر .

– اعيدت هيكلة التعليم فى سنغافورة لانتاج عمالة مستقبلية ذكية ، وتم التركيز على إعادة هيكلة التعليم العالى حيث زاد التعاون بين الجامعات والمعاهد التقنية والصناعية والمؤسسات الاكاديمية والتى ادت بدورها الى تحقيق سمعة عالمية جيدة لتلك المعاهد وجعلت من سنغافورة مركزا دوليا للتعليم .

– تتميز التجربة السنغافورية بالثقة فى النفس والنظرة الكونية والحفاظ على الهوية . وتوفر سنغافورة لجميع الطلاب فرصا متنوعة ومتعددة لتنمية قدراتهم ومواهبهم ، مع تحقيق المرونة الكافية التى تمكن الطلبة من توظيف امكاناتهم ، وهذا هو جوهر وصلب ومضمون الحرية . وهذا ما نحن فى اشد الحاجة الى تطبيقه فى مصر .

– تؤكد سنغافورة على ان الامة قبل المجتمع المحلى ، والمجتمع فوق الذات ، والاسرة هى الوحدة الاساسية وذلك كما جاء فى الكتاب الابيض ، وكذلك المبدأ نحن فى مسيس الحاجة اليه فى مصر .

وخلاصة القول فى مجال المقارنة بين سنغافورة ومصر فى مجال الحرية الاكاديمية . ان المتفحص والمدقق والمحلل للتجربتين يمكن ان يخرج بأن قضية الحرية الاكاديمية هى قضية ممارسة وفعل وعمل فى ارض الواقع تنبع من الداخل وعن اقتناع كامل بأهميتها من قبل كافة المسئولين فى المجتمع، وان قضية العزف المنفرد والنغمات النشاز لا يمكن ان تؤدى الى سيمفونية يتحقق لها صفة الهارمونى والاتساق ، وان القضية ايضا هى قضية كلية ورؤية شمولية واهداف مشتركة واضحة ومتفق عليها من قبل الجميع والجميع يعمل فى اتجاه تحقيقها ويحصد ثمارها بما يجعله دائما متحفزا للعمل فى هذا الاطار دون اى محاولة للخروج عليه .

وسنغافورة فى تجربتها الفريدة تعكس كيفية استخدام السلطة المركزية القوية فى تحقيق الاهداف ، وتحقيق التجديد والابداع وتوسيع الخيارات امام الفرد . وكذلك تحقيق العدل والعدالة فلا فرق بين فرد وفرد اخر على مرجعية عرقية او سياسية او فكرية او عقائدية فالجميع يتمتع بنفس الحقوق وبنفس الفرص . وكذلك قضية الوعى الكونى قضية فى غاية الاهمية والانفتاح على الاخر بلا تخوف ولا عقد ، فقد عالجت قضية الحفاظ على الهوية والانفتاح على المجتمع الاقليمى والعالمى بتوازن عجيب . وحققت سنغافورة بناء نظام تعليمى يتمتع بحرية حقيقية ، هو ارقى انظمة التعليم فى العالم بلا منازع ذلك النظام الذى مكنها من تكوين كفاءات وخبرات ساهمت فى بناء اقتصاد البلد لتلك البلد التى لا تمتلك الا القليل من الموارد الطبيعية (٧٢).

المحور السادس

"الدروس المنتفاة والمفترحات"

تمهيد:

بعد استعراض التحليل والمقابلة والمقارنة لتجربة الحرية الاكاديمية فى سنغافورة وفى مصر ، تأتى هذه السطور محاولة عرض بعض الدروس التى يمكن يستفاد منها من التجربة السنغافورية وذلك لمحاولة وضع مجموعة من المقترحات وعلى ضوء هذه الدروس وما اسفرت عن عملية تحليل الواقع المصرى فى مجال الحرية الاكاديمية . وذلك لتطوير الحرية الاكاديمية فى الجامعات المصرية (٧٣).

الدروس المستفادة :

- الدرس الاول يتعلق لكيفية صعود سنغافورة لمدينة معرفة ناجحة على المستوى الدولى ، ومن المعروف ان المعرفة لا يمكن ان تنتج ويستفاد منها فى شيوع اللحرية بشكل فعلى وعلى ارض الواقع حتى وان رفعت لدولة شعار المركزية او عدم تغيير القيادة .
- لعب التعليم الجامعى والعالى فى سنغافورة دورا هاما فى تغيير وتطوير النموذج التربوى وحقق التطور التقنى والتكنولوجى الذى ادى الى المعجزة الافتصادية فى سنغافورة .
- رؤية الكونية وادراك الانفتاح على الاخرين والاستفادة من الجوانب الايجابية من العولمة دون خشية او تردد ونعزال ، والكفاءة على الذات .
- اعتماد الجدارة والكفاءة والقدرات العالية والمهارات الراقية قى الترقى وتقلد المناصب (من ابطا فى عمله لم يسرع له التعلم)
- الولى بان الامة فوق المجتمع المحلى ، و ان المصلحة المجتمعية فوق المصلحة الفردية ، وذلك لدى جميع افراد المجتمع السنغافورى .
- العدالة وتكافؤ الفرص والمساواة فى اتاحة الفرص امام الجميع فى الحصول على تعليم مناسب ومتناسب مع مواهب واستعدادات الفرد .

- قبول التحدى والعمل الدؤوب والثقة فى تحقيق الاهداف وعدم معرفة المستحيل .
- المرونة فى النظام التعليمى والتطوير المستمر يعكس حقيقة الحرية ووجودها فى الواقع ممارسة واقتناعا وتقديرا .
- التميز التربوى ونظام الجدارة وتطوير المعايير الاكاديمية وبناء قدرات اعضاء هيئة التدريس بشكل ذى جودة عالية حقق للجامعات فى سنغافورة التميز وصدارة الجامعات الاسيوية والعالمية .
- الاصرار على التواجد فى المقدمة وعلى القمة فى جميع المجالات .
- النظام التعليمى الذى يعتمد المعايير الاكاديمية ويطور فيها ادى الى احراز الطلاب فى سنغافورة المراتب الاولى فى التطبيقات والمسابقات الدولية خاصة فى مجال العلوم والرياضيات .
- الاهتمام بالمراكز البحثية والتى تلعب الدور الهام فى عمليات التطوير والتحديث وهذا لا ياتى الا فى جو من الحرية الحقيقية .
- الجودة النوعية وادارة الجودة النوعية لعبت دورا هاما فى تحقيق الميزة التنافسية لسنغافورة فى مجال الاقتصاد القائم على المعرفة وفى التعليم التقنى والتكنولوجى .
- وكذلك الاعتماد على القروض الطلابية كآلية من آليات التمويل التعليمى لاتاحة التعليم اما الطلاب غير القادرين ماديا .
- اعتمدت سنغافورة على الشفافية والمحاسبية فى تطوير وتقويم الاداء الامر لذى جعل سنغافورة بلد الغرامات التى تفرض على اى مخالف او اى منحرف عن المعايير والقيم والسلوكيات التى ارتضاها المجتمع .
- الاهتمام بالجانب الاخلاقى وادخال مقرر عن التربية الاخلاقية فى مناهج التعليم .
- الاهتمام بادارة التعليم وتطويرها ورفع شعار امة متعلمة .
- ارتفاع مخصصات التعليم من الموازنة العامة للدولة وارتفاع نسبة المخصص له من اجمالى الناتج القومى بشكل لا ينافسها فيه دولة اخرى .
- فى حالة مصر يمكن الاستفادة من تجربة سنغافورة وذلك فى كل محافظة من محافظات مصر ، وذلك بتوجيه كل محافظة ومدينة كبيرة(عاصمة) المحافظة ، يتبنى النموذج السنغافورى فى مجال التخطيط التعليمى القائم علي جعل عاصمة المحافظة مدينة معرفة وتحويل النظام التعليمي بالمحافظة حسب ظروفها الى نظام تعليم يسهم فى تحويل هذه المحافظات الى محافظات قائمة على المعرفة . بحيث تبدأ العملية بوضع تصور وخطة استراتيجية قومية شاملة لجميع المحافظات تنبثق منها خطة استراتيجية وخطة تنفيذية لكل عاصمة محافظة على حدة وكل مدينة كبيرة من المدن الحيوية التى يمكن ان تحول الى مدن معرفة تحقق النهضة الاقتصادية لمصر وذلك لان

الاقتصاد العالمى اليوم هو الاقتصاد القائم على المعرفة وراسالمال الفكرى ورأس مال الذكاء وراس المال العقلى وراس المال المعرفى .

- يذكر نموذج سنغافورة فى الحرية الاكاديمية بالنموذج الانجليزى فيما يتعلق بعدم وجود دستور مكتوب وحتى القوانين فى انجلترا ، مثل قانون الالزام فى التعليم لم يصدر الا بعد ان التزم كل الانجليز ثم بعد ذلك صدر القانون ، وهكذا سنغافورة تمارس الحرية بالفعل وبعقد اجتماعى معنوى يلتزم به الجميع عن قناعة .

مقترحات لتطوير الحرية الاكاديمية فى الجامعات المصرية :

بعد استعراض الدروس المستفادة من التجربة السنغافورية استثناءا الى مقترحات الدراسات السابقة المعنية بالحرية الاكاديمية التى سبقت الاشارة اليها عبر محاولة الدراسة الراهنة يمكن الخروج بجملة المقترحات التالية ، والتى تعد مقترحات عامة ثم يأتى بعد ذلك مقترحات نوعية تغطى العناصر الثلاث المتعلقة بالطالب والاستاذ والادارة .

- ضرورة تبنى زيادة وعى جميع افراد المجتمع وخاصة المجتمع التعليمى والاكاديمى باهمية وبمفاهيم وعناصر ومقومات وانواع الحرية والحرية الاكاديمية على وجه الخصوص .
- اشاعة الحرية فى المجتمع لان واقع الحرية الاكاديمية هو انعكاس لوضع الحرية العامة فيه .
- ضرورة وجود القدوة الصالحة والمخلصة والمبتكرة لذاتها ومصلحتها الضيقة على اعلى المستويات الادارية والقيادية حتى تنتشر قيمه الاخلاص وانكار الذات واعلاء المصلحة الوطنية العليا .
- البدء فى التربية على الحرية الاكاديمية من داخل الاسرة ومراحل التعليم الاولى حتى يتم جنى الثمار فى الممارسات الواعية للحرية المسؤولة فى الجامعة . ووضع الحرية الاكاديمية ضمن اهداف الجامعة . واقامة الجامعة على اسس ديمقراطية .
- اعادة النظر فى الاطر التشريعية والقانونية التى تنظم العمل فى مجال التعليم والتعليم الجامعى على وجه الخصوص . ووضع اطار قانوني واحد للتعليم العالى .
- اجراء المراجعات المستمرة لسياسات التعليم الجامعى ومستوى الاداء به والنظر اليه وفق المعايير والمحكمات الدولية وخاصة ما تقوم به منظمة اليونسكو والبنك الدولى من تقويم نظم التعليم الدولية ورصد مكان كل دولة على الخريطة العالمية .
- تحقيق الاستقلال الموضوعى والاستقلال الاجرائى (التشغيلى) للجاماعت لاتاحة الفرصة لها الممارسة الحرية الاكاديمية كاملة والتقليص من المركزية المفرطة وتقليل الرقابة الشديدة لوزير التعليم العالى على الجامعات.

المقترحات النوعية :

اولا *مقترحات تتعلق بتطوير الحرية الاكاديمية بالنسبة للطلاب :*

- تفعيل الاتحادات الطلابية وتحقيق الانتخابات الطلابية بحرية ونزاهة دون تدخل من خارج الجامعة .
- اتاحة الفرصة لوجود ممثلين للطلاب فى مجالس الكليات والمجالس الجامعية على وفى مجالس الاقسام داخل الكلية .
- اتاحة الفرص اما الطلاب لممارسة الانشطة الجامعية الثقافية والرياضية والسياحية التعليمية والاجتماعية .
- اعطاء الطلاب الحرية فى اختيار تخصصاتهم وبرامجهم ومن يدرسون لهم وفق قدراتهم وميولهم ومهاراتهم وليس وفق معيار مجموع الدرجات فى تخصص معين فقط .
- زيادة الوعى الدينى للتعريف الصحيح بالدين لحماية الطلاب من الانحرافات الفكرية ، وتدريس مقرر للعقيدة فى الجامعة الى جوار تدريس مقرر للتربية الوطنية والاهتمام باللغة العربية وحماية للهوية.
- اقرار اجراء البحوث قبل التخرج بشكل جماعى بين الطلاب للتأكيد على روح الفريق .
- تدعيم اجهزة رعاية الشباب داخل الكليات وفى ادارة الجامعات .

ثانيا *مقترحات تتعلق بأعضاء هيئة التدريس :*

- ضرورة اشراك هيئة التدريس فى صناعة اتخاذ القرارات المتعلقة بكل ما يخص الجامعة .
- الاعتماد على الانتخاب فى تعيين القيادات الجامعية .
- دعم اعضاء هيئة التدريس ماديا ومعنويا وتشجيعهم وتوفير الجو المناخ المناسب والملائم لهم للتدريس والبحث العلمى والنشر وخدمة المجتمع .
- تفعيل دور نوادى اعضاء هيئة التدريس ودعمها وتقوية دورها وتوسيع نشاطها لخدمة الاعضاء والدفاع عن مصالحهم .
- رفع مرتبات اعضاء هيئة التدريس بحيث لا توجد فئات فى المجتمع تتقاضى رواتب اعلى من راتب عضو هيئة التدريس .
- تشجيع اعضاء هيئة التدريس على الالتزام بقوعد المرونة الفكرية والسماح بالرأى والرؤى الاخر فى التعامل مع طلابهم ، والوقوف على متطلبات الطلاب الفكرية والعقلية والنفسية والكيفية ووضع الامتحانات وطرق التدريس وانواع التقويم للهيئة المعاونة قبل ان يعينوا فى وظيفة مدرس وذلك على وجه الخصوص فى الكليات ذات الطابع التجريبى والعملى والذى لا يرتبط بشكل مباشر بالعلوم الانسانية والاجتماعية والتربوية والنفسية .
- التاكيد على دور الاساتذ الجامعى فى الاسر الطلابية والرعاية العلمية للطلاب والارشاد الاكاديمي للطلاب .

- **التأكيد على ان ممارسة الحرية الاكاديمية من قبل الاساتذة هو الذى تستند عليه عملية تطوير الحرية الاكاديمية لدى الطلاب ولدى ادارة الجامعة ، وليست الاطر القانونية والنصوص الجامدة التى لا تطبق .**

ثالثا ***مقترحات تتعلق بتطوير الحرية الاكاديمية فيما يخص الادارة :***

- **تطبيق الحوكمة فى نطاق ادارة الجامعة وذلك بتوزيع السلطة والمهام بين الوحدات داخل الكيان الجامعى بمعنى الاقسام داخل الكلية والكليات داخل الجامعة والجامعة فى اطار المجلس الاعلى للجامعات ، وذلك لابتكار افضل اساليب التواصل والرقابة فيما بينها . وكذلك يجب ان تشمل الحوكمة الابعاد المختلفة للمؤسسة من كيفية تماسك اجزائها وكيفية ممارسة السلطة ، وكيفية اتصالها بالاعضاء الداخلية ،وكيفية تفويض المسؤولية عن القرارات والاجراءات . وكذلك يجب ان يتضمن هيكل الحكومة دور مجالس الكليات ودور مجالس الجامعات .**
- **السماح للكليات الجامعات بعمل شراكات دولية مع الجامعات العالمية المتميزة .**
- **يجب ان تمنح الحكومة مزيدا من الاستقلالية للجامعات والمعاهد بما يسمح لها بالعمل بواسطة تنفيذ العمليات والاجراءات الادارية وفق قواعد ادارية ومالية تتسم بمزيد من المرونة والاستقلالية .**
- **وضع اطار قانونى موحد للتعليم العالى وتحديد مفهوم المؤسسات الهادفة للربح وغير الهادفة للربح ، مع إعادة النظر فى سياسات التوظيف والترقية .**
- **تكوين لجان علمية لاعادة النظر فى الكتب الجامعية شكلا ومضمونا وحداثة ما يتناسب مع حاجات المجتمع المعاصرة والحفاظ على الثوابت المكونة للهوية المصرية .**
- **يجب ان توجه الادارة الجامعية لدعوة الرموز الفكرية والثقافية والسياسية والمسئولين الرسميين للمشاركة فى التشكيل مجالس الكليات والجامعات ز**
- **سحب التاكيد على ان ادراك الادارة الجامعية لاهمية الحرية الاكاديمية ينعكس على ممارستها فى باقى العناصر الاخرى .**

مراجع وهوامش الدراسة

(١) يزيد عيسى السورطى : السلطوية فى التربية العربية ، سلسلة عالم المعرفة ، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والادب ، الكويت ٣٦٢ ابريل ٢٠٠٩ ص٦٤ .

(٢)امارتياصن: التنمية حرية ، سلسلة عالم المعرفة ، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والاداب بالكويت العدد ٣٠٣ التاريخ مايو ٢٠٠٤ ترجمة شوقى جلال .

(٣)سايمون ديورنغ : الدراسات الثقافية ، ترجمة ممدوح يوسف ، سلسلة عالم المعرفة المجلس الوطنى للثقافة والفنون والاداب بالكويت ٤٢٥ ، يونيو ٢٠١٥ ص٣١،٣٠

(٤)سعيد التل (اشراف وتحرير) : قواعد التدريس في الجامعة ، دليل عمل لهيئة التدريس في الجامعات ومؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي ، دار الفكر للطباعة وللنشر والتوزيع ، عمان ، الاردان ، طبعة اولي ١٩٩٧ ، ص ٥٠ ، ص ٥١ .

(٥) المرجع السابق ص ١٤٧ .

(٦)كمال نجيب وشبل بدران: التعليم الجامعي وتحديات المستقبل ، سلسلة دراسات تربوية (٢) المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات ، القاهرة ٢٠٠٠م

(٧) المرجع السابق ص ٥٤ – ٥٥ ، ص ٨٨ .

(٨)عبد الفتاح تركي مستقبل الجامعات العربية بين قصور واقعها وتحديات الثورة العلمية ، مؤتمر التعليم العالي في الوطن العربي ، افاق مستقبلية ، رابطة التربية الحديثة من ٨–١٠ يوليو ١٩٩٠م، ص١٢٦ وما بعدها . ولمزيد حول ازمة التعليم الجامعي في العالم العربي يمكن الرجوع إلي : عبد السلام الشبراوي عباس : التعليم الجامعي في الوطن العربي ومستقبل التنمية (الواقع – التحديات – مظاهرالازمة – المعوقات – سبل المواجهة) ، مجلة كلية التربية ببنها جامعة الزقازيق ، المجلد العاشرالعدد ٤٥ الجزء الأول أكتوبر ٢٠٠٠ ص ١٤٩ إلي ص ٢١٠ .

(٩)يزيد عيسى السورطى: السلطوية فى التربية العربية ، (مرجع سابق) ص ٦٣ واستند السورطي إلي ما ورد في:

– شبل بدران: فى كاتبه سياسة التعليم الجامعي، الاسكندرية دار المعرفة الجامعية ١٩٩٣م.

– عبد المحسن حمادة : الحرية الأكاديمية في جامعة الكويت – المجلة التربوية – الكويت العدد ٢١ سنة ١٩٨٩

(١٠)عبد الله رمضان بوطانه : دور التعليم العالى فى التنمية العربية، المجلة العربية لبحوث التعليم العالى ، العدد ٢ (١٩٨٤) ص٥٨ .

(١١)جمهورية مصر العربية : القانون رقم ٤٩ ل١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية الطبعة السادسة والعشرون ، الهيئة العامة لمستوى المطابع الاميرية القاهرة ٢٠٠٨.

(١٢)عادل السيد الجندى : معوقات الحرية الاكاديمية لدى الطلاب الجامعة، ودور الادارة الجامعية فى تفعيلها ، دراسة ميدانية على طلاب كلية التربية جامعة الاسكندرية ، مجلة كلية التربية بالإسكندرية المجلد ١٦ العدد الاول ٢٠٠٦ ، ص٢٨ .

(١٣)سليمون ديورنغ : الدراسات الثقافية (ترجمة ممدوح عمران يوسف) ، سلسلة عالم المعرفة المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بالكويت العدد ٤٢٥ يونيو ٢٠١٥ ص٣٠ .

(١٤) انظر فى ذلك ما ذكره سايمون ديورنغ المرجع السابق ص٣١ .

(١٥) هذا ما ذكره محمد ايوب فى مؤلفة عن القصة القصيرة جدا والتى كانت تمثل كتاب الرافد والذى وزع هدية مع مجلة الرافد العدد ٩٦ يونيو ٢٠١٥ . وكان محمد ايوب يتحدث عن الاطار الثقافى الذى يستفيد من كثير من المناهج النقدية العربية والغربية ويرى ان المنهج التقاطعى ليس متعدد الاتجاهات والمبادىء بل هو منهج له اطار موحد ، ويرى ايضا ان المقارية النقدية هى ابداع على ابداع .

(١٦) انظر فى ذلك ما كتبه:

- رشيد الحاج صالح: فى بحثه عن العودة من المجتمع الى الفرد فى دوريه عالم الفكر العدد ٤ المجلد ٤٣ ابريل يونيو ٢٠١٥ الكويت ص٥٢ .

(١٧) راجع في ذلك :

- دورية عالم الفكر المرجع السابق ص٧ المجلد ٤٣ العدد الرابع ابريل يونيو ٢٠١٥ الكويت ص٧ .

(١٨) سعيد التل (تحرير وإشراف) : قواعد التدريس في الجامعة ، مرجع سابق ص ٤٨٣ ، ص ٤٩٣

(١٩) يزيد عيسى السورطى: السلطوية في التربية العربية مرجع سابق ص٦٥ . وقد استند الى:
-websters encyclopedia unbridged dictionary of the English language 1989
- سعيد التل واخرون : قواعد الدراسة فى الجامعة عمان دار الفكر ١٩٩٧ .

(٢٠) المرجع السابق يزيد السورطى ص٦٥

(٢١) على اومليل (محرر): الحرية الاكاديمية فى الجامعات العربية ، عمان منتدى (محرر) الفكر العربى ١٩٩٥ ، وكذلك مرجع سعيد التل وزملاؤه ص٤٩ .

(٢٢) عبد المحسن حمادة : الحرية الاكاديمية فى جامعة الكويت المجلة التربوية ٢١ /٦/١٩٨٩م .

(٢٣) سلامة المناس : مفهوم الحرية الاكاديمية عند اعضاء هيئة التدريس فى الجامعة الأردنية ، مجلة دراسات العلوم الانسانية ٥ ، ٢٢ ، ١٩٩٥ .

(٢٤) يزيد عيسى السورطى : الحرية الاكاديمية فى الجامعات العربية من الواقع والتطلعات ، مجلة كلية التربية ، جامعة الامارات العربية المتحدة العدد ١٤ ١٩٩٧م.

(٢٥) عبد الناصر محمد رشاد : اداء الجامعات فى خدمة المجتمع وعلاقته باستقلالها ادارية مقارنة فى جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الامريكية والنرويج ، رسالة دكتوراة كلية التربية من جامعة عين شمس ٢٠٠٤ .

(٢٦) مصطفى كامل السيد : حول استقلال الجامعات نظرة مقارنة المؤتمر العلمى السنوى الثامن عشر للبحوث السياسية .

(٢٧) كمال نجيب الجندى : الحرية الاكاديمية واستقلال الجامعات ، كتاب الدورة السنوية لاعداد المعلم الجامعى كلية التربية جامعة الاسكندرية ٢٠٠٦ .

(٢٨) عادل السيد الجندى : معوقات الحرية الاكاديمية لدى الطلاب الجامعة ودور الادارة الجامعية فى تفعيلها "دراسة ميدانية على طلاب كلية التربية جامعة الاسكندرية مجلة كلية التربية جامعة الاسكندرية المجلد ١٦ العدد الاول ٢٠٠٦ .

Go pinathan,I university education singapora:)29(
"themaking of a national university" in p.g altabch and v. selvalamam)eds(from dependence to autonomy , nether . lands klvwer academic publishers 1989 .pp.207-224.

(٣٠)J.nelson and w.stanly . issues in social studies education academic freedom 50 years standing stip . jowand of social education .(1995) vol (3) no(٣) .

(٣١) جوستن بى تورنز : الحرية الاكاديمية واستقلال الجامعة ، ترجمة مجدى مهدى على ، دورية مستقبليات العدد (١٠٧) المجلد (٢٨) سبتمبر ١٩٩٨ .

(٣٢)M.clicxnan : institive openeness and individual faculty academic freedom .a.a.i (1998).

(٣٣)Astin Alexander : What mattrs in college , four critical years revisited ,san Francisco ,jossy bass publishers 2004.

(٣٤)S.sclafani and e.aim : Rethinking human capitation Education singapora asa model feztrum man development aspen institute , Washington.d.c ,2008.

(٣٥)عادل سالم العبد : ثقافة التسامح والسلام ، مجلة العربى الكويتي العدد ٦٧٧ ابريل ٢٠١٢ ص٨ .

(٣٦)Websters encyclopedic unabridged dictionary of the English .

(٣٧) على اومليل (محرر) : الحرية الاكاديمية فى الجامعات العربية ، منتدى الفكر العربى عمان ١٩٩٥م.

(٣٨) سعيد التل واخرون : قواعد التدريس فى الجامعة عمان دار الفكر (١٩٩٧).

(٣٩) محمد نبيل نوفل : تأملات فى فلسفة التعليم الجاعلى العربى ، التربية الجديدة العددل ٥١ السنة السابعة عشر (١٩٩٠).

(٤٠) عادل السيد الجندى : معوقات الحرية الاكاديمية لدى طلاب الجامعة ، مرجع سابق ص٣٤ هذا رجع فى ذلك الى محمد عبد الرحيم الزينى : الحرية الانسانية عند ابى الهذيل العلاف ، مجلة جرش للبحوث الدراسات جامعة حرش العدد الاول المجلد الثانى ١٩٩٧ فى المرجع السابق ص٣٥ .

(٤١) هذا ما توصل اليه عادل السيد الجندى بعد ان الرجوع الى العديد من الكتاب مثل:

- جمال صليبا : مستقبل التربية فى العالم العربى ن مكتب الفكر الجامعى ببيروت ١٩٨٧ .
- جمال البنا : مطلبنا الاول هو الحرية ، دار الفكر الاسلامى القاهرة ٢٠٠٠
- جمال الضبع : درسات فلسفية ، فريد الحمودية العدد ١٧٩٥ لسنة ٤١ لجمعه مارس ٢٠٠٢ ص٦.

(٤٢) هذا ما جاء فى تقرير التنمية البشرية الصادر عن الامم المتحدة ٢٠٠٥ وقد ذكره علدل السيد الجندى فى بحثه عن معوقات الحرية الاكاديمية مرجع سابق ص٣٥،ص٣٦ .

(٤٣) عادل السيد الجندى : معوقات الحرية الاكاديمية مرجع سابق ص٣٦-٤٦ .

(٤٤) منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى والبنك الدولى : مراجعات لسياسات التعليم فى مصر ٢٠١٠ .

(٤٥) منى عقراوى : التعليم الجامعى فى الشرق الاوسط الجامعة (انسان الغد) الجامعة الامريكية ببيروت (د.ت).

(٤٦) سعيد اسماعيل على : موقع الجامعة بين المشاركة السياسية فى مصر ، دراسة مقدمة الى المؤتمر القومى السنوى السابع ، مركز تطوير التعليم الجامعى جامعة عين شمس ، نوفمبر ٢٠٠٠ ، نقلا عن عادل السيد الجندى : معوقات الحرية الاكاديمية مرجع سابق ص٣٨

(٤٧) راجع كل من :

- على اوملیل : الحرية الاكاديمية فى الجامعات العربية مرجع سابق .
- سلامة طناش: مفهوم الحرية الاكاديمية الى اعضاء هيئة التدريس فى الجامعة الاوربية مرجع سابق .
- يزيد عيسى السورطى : السلطوية فى التربية العربية ، مرجع سابق ص٦٩ ، ص٧٠ .

(٤٨) محمد عطية الابراشى : التربية الاسلامية وفلاسفتها ، القاهرة مقدمة عيسى البابى الحلبى القاهرة ١٩٨٦ .

(٤٩) يزيد عيسى السورطى : السلطوية فى التربية العربية ، مرجع سابق ص ٧٠ .

(٥٠) المرجع السابق ص٦٦، ص٦٩

(٥١) المرجع السابق ، ص٧٠

(٥٢) احمد محمود الزنفلى : استقلالية الجامعة وحريتها الاكاديمية ، رؤية نقدية قى ضوء قانون تنظيم الجامعات ،المؤتمر العلمى الرابع لقسم اصول التربية ، كلية التربية جامعة الزقازيق ، بعنوان انظمة التعليم في الدول العربية انظمة التعليم فى الدول العربية التجاوز والامل ٥-٦ مايو ٢٠٠٩ ص٥٣٠ ، ص٥٣١

(٥٣ المرجع السابق ص ٥٣٤ – ٥٣٥.

(٥٤) منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي مراجعات سياسات التعليم في مصر مرجع سابق.

(٥٥) احمد الزنفلى : استقلالية الجامعة وحريتها الاكاديمية مرجع سابق ص٥٣١ ،ص٥٣٢.

(٥٦) المرجع سابق ص٥٣٢ ،ص٥٣٣.

(٥٧) محمد محمد عتريس: معجم بلدان العالم مكتبة الاداب – القاهرة ٢٠١٠ ص٣٦٣ ، ص٣٦٤

(٥٨) المرجع السابق ص ٣٦٣

(٥٩) فرانشيسكو خافيير كاريللو : مدن المعرفة، مرجع سابق ص٥٨

(٦٠) المرجع السابق ص١٤٩ ، ١٥٠، ١٥٧، ١٥٨،

(٦١) الحسن عبد الله باشيوه ونزار البروارى : نماذج الادارة التعليمية المعاصر بين متطلبات الجودة والتحولات العالمية ، دراسة مقارنة حامد ، دبلون للعلوم والتكنولوجيا بالبحرين المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعى العدد (٣)٢٠٠٩.

(٦٢) pross s.gophahan : the education system unsingapora, the key to its success Madrid ,spain 2011 .
- republic ab Singapore act

(٦٣) راجع:

- http:ll status.age.gov.solnon-vesion

– الحسن عبد الله باشيوه ، نزار البروارى : نماذج الادارة التعليمية المعاصرة مرجع سابق .

(٦٤) للاستزادة راجع دراسة ابراهيم المحسن متاحة علي الموقع

www.mohyssin.com www.moqatan.com

(٦٥) للاستزادة انظر:

Vnessco-uis (2010) uis
Statistics in bzele : singapora , data bzom 2008

(٦٦) الحسن عبد الله باشيوه ونيزار البراوى : نماذج الادارة التعليمية المعاصرة مرجع سابق

(٦٧)متاح على الموقع :

www.mogssin.com

(٦٨) منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى والبنك الدولى : مراجعة سياسات التعليم العالى فى مصر مرجع سابق .

(٦٩) محمد احمد عبد الدايم ، واحمد نجم الدين احمد : رؤساء الجامعات ونوابهم ، نظم الاختيار وطبيعة الادوار فى كل من مصر وحمودية المانيا الاتحادية ، دراسة مقارنة ، مجلة كلية التربية بالزقازيق العدد ٢٨ مايو ٢٠٠١ ، ص٢٧١ .

(٧٠) راجع:

- عادل السيد الجندى عن معوقات الجرية الاكاديمية لدى طلاب الجامعة ، مرجع سابق ص٥١-٥٣ وفيه توثيق لما جاء عن سعيد اسماعيل على (٢٠٠١،١٩٩٥) وكذلك ضياء زاهر (٢٠٠٤) ، واحمد حيداوى ٢٠٠١ ، وعدنان مصطفى (٢٠٠٦) وهناك توثيق كامل لكل هذه المراجع فى نهاية دراسة عادل السيد الجندى.

(٧١) المرجع السابق ص٨٧ ،ص٨٨ .

(٧٢) راجع المحورين الثالث والرابع من الدراسة الراهنة .

(٧٣) راجع ما جاء في المحورالثالث والرابع والخامس من الدراسة الراهنة